

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة ٤٥٥٢ (الاستئناف ١)

الخميس، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٦/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وهبة	(الجمهورية العربية السورية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد تفروف
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلنغا – إيوتو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة (S/2002/655)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

02-42503 (A)
0242503

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل المملكة العربية السعودية يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثل المملكة العربية السعودية إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي.

تقتضي دورة العنف والقمع الآخذة في الاتساع في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى إحراز تقدم سريع في الجهود المجددة المبذولة للتوصل الى تسوية عادلة وسلمية وشاملة. فالحالة في الشرق الأوسط، كما قال الأمين العام مرات كثيرة، هي أحد منزلقات العالم الخطيرة حقاً. ظلم واضح وعدم استقرار وانعدام للأمن ومشهد سياسي جامد: أمور تشكل خطرا غير مقبول على المنطقة والسلم والأمن الدوليين. إن على المجتمع الدولي مسؤولية واضحة وواجبا بالتحرك الى أبعد من مجرد البلاغة والخطابة. التقاعس الآن سيكون تقصيرا في أداء الواجب تجاه شعوب المنطقة وقضية السلم والأمن الدوليين.

لقد قلنا نحن وغيرنا مرات عديدة في هذه القاعة أن لا حل من خلال الإرهاب أو أي شكل من أشكال العنف ولا بالأعمال العسكرية. ولهذا تطالب أيرلندا مرة أخرى بإنهاء فوري للاحتلال العسكري الإسرائيلي؛ وبالتنفيذ الكامل للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)؛ وبوضع حد لجميع أشكال الإرهاب؛ وبالدعم الكامل لجهود السلطة الفلسطينية لتطبيق الإصلاحات، وبإنهاء التحرشات بالمقر الرئاسي في رام الله؛ وبعقد مؤتمر دولي في موعد مبكر؛ وبدعم الجهود التي تبذلها حاليا اللجنة الرباعية والجهات الإقليمية الفاعلة لتحقيق حل سلمي.

أعمال الإرهاب ليست في حد ذاتها على خطأ جسيم فحسب، بل تسبب أيضا معاناة كبيرة للشعب الفلسطيني، ولا تحقق أي قدر من طموحاته المشروعة. وتدين أيرلندا كل هذه الأعمال.

إن لحكومة إسرائيل كل الحق في الدفاع عن مواطنيها ضد الإرهاب. ولكنها يجب أن تفعل ذلك بتدابير تتفق مع القانون الإنساني الدولي. فالقمع والاحتلال المستمر حاليا للأراضي الفلسطينية سيولدان حتما المزيد من الكراهية والاستياء اللذين يتغذى عليهما الإرهاب.

إن أعمال العنف والتدمير التي ارتكبتها قوات الدفاع الإسرائيلية في مقر الرئاسة الفلسطينية في رام الله أعمال مستهجنة بشدة وهي علاوة على ذلك، تأتي بنتائج عكسية.

وتعرض هذه الهجمات الأمن الجسدي للرئيس عرفات، الزعيم المنتخب للشعب الفلسطيني والذي يعتبر بالتالي شريكا أساسيا في عملية السلام، لخطر بالغ. كما تخل بالجهود الجارية حاليا لتحقيق إصلاح السلطة الفلسطينية.

ولا معنى لأن يطلب من السلطة الفلسطينية اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب، بينما تدمر في الوقت نفسه الوسائل اللازمة لتنفيذ تلك التدابير ويُرفض المنظور السياسي اللازم لدعمها.

ويجب أن يقوم أصدقاء حكومة إسرائيل الحالية بجعلها تدرك أن اعتمادها الحالي على السيطرة الأمنية المطبقة على الشعب الفلسطيني بأسره لن تحقق للشعب الإسرائيلي الأمن الذي يستحقه. فقد فشلت في الماضي وستفشل مرة أخرى. والطريق الوحيد إلى السلام يمر عبر اتفاق يلبي التطلعات الوطنية المشروعة لجميع الأطراف.

ومن المهم بصورة حيوية تنفيذ إطار يكفل للشعب الفلسطيني تحقيق حقوقه المشروعة التي طال انتظارها والتوصل إلى تسوية عادلة سلمية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، اللذين كتب عليهما العيش جنبا إلى جنب، وبين إسرائيل وجميع جيرانها.

من الواضح تماما أن الطرفين لن يتمكنا من التوصل إلى تسوية وحدهما. ويجب مواصلة الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدتهما على اكتشاف طريق إلى الأمام بكل قوة وبصورة عاجلة. وهذا بكل تأكيد في صالح كل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

هذه القضية ليست قضية محلية، بل قضية لها عواقب خطيرة على الصعيد الإقليمي بل والعالمي. وعليه، فإن من المؤكد أن يكون التوصل إلى تسوية دائمة وعادلة في صالح المجتمع الدولي بأسره. وقد حان الوقت لعقد مؤتمر دولي. ويجب التخلص من انعدام

الهدف والانحراف عن الطريق اللذين يسيطران على الوضع. وكل يوم يمر دون عمل بناء إنما يسبب تفاقم خطر اندلاع مزيد من العنف وربما على نطاق أوسع.

وليس هناك متسع للتسويف أو الشروط المسبقة. ويتعين التصدي لمعالجة المشاكل الثلاث التي حددها الأمين العام وهي — الاحتلال والعنف والبؤس الاقتصادي — ومعالجتها بسرعة وبصورة متوازية.

المخططات موجودة وبكثرة. فبالإضافة إلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لدينا المبادرة السعودية التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت، ولدينا القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ولدينا الاقتراحات التي قدمها رئيس جمهورية مصر مؤخرا ولدينا بيانات الرؤية التي أدلى بها زعماء على الصعيدين الإقليمي والعالمي. لقد برز بالفعل توافق عملي في الآراء في المجتمع الدولي.

ونحتاج الآن إلى أن نرى الزعماء ورجال الدولة يغتنمون هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشرق الأوسط ودفعه بكل قوة نحو تسوية عادلة دائمة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا تزال العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية تتدهور. وإن الهجمات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين وأعمال الانتقام الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، التي تسببت في إزهاق الأرواح، لا تؤدي إلا إلى ترسيخ منطق المواجهة. وهذا ما لا يساعد على كفالة الأمن لكل من الطرفين أو مصالحهما المشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك كله يؤدي إلى تعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية للأزمة إلى حد خطير.

وأخطر القلق هو ما أثارته الكارثة الإنسانية في الأرض الفلسطينية. وإن روسيا، بوصفها راعية لعملية السلام ومشاركة فعالة في المجموعة ”الرباعية“ من الوسطاء الدوليين، تقوم بخطوات فعالة لإخراج العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية من الحلقة المفرغة للمواجهة. ولتحقيق هذا الهدف، تجري الحكومة الروسية اتصالات مستمرة مع الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين ومع زعماء دول الشرق الأوسط. ويتواجد الممثل الخاص لوزير خارجية الاتحاد الروسي في المنطقة بصورة دائمة تقريبا. ونوقشت الحالة بصورة مستفيضة في إطار اجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول الثماني الذي عقد في ١٢ حزيران/يونيه في كندا.

وقد اتخذ مجلس الأمن في الشهر الماضي عدة قرارات حددت الدليل التفصيلي لتجاوز الأزمة وتحقيق استقرار الوضع، بالإضافة إلى التحرك صوب تسوية سياسية، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل ضمن حدود معترف بها دوليا.

ونعتقد بأن المهمة التي تحظى بالأولوية في هذه المرحلة تتمثل في وضع آلية لامتثال الطرفين لقرارات مجلس الأمن الراهنة. وهذا هو الذي يوجه الجهود التي تبذلها المجموعة ”الرباعية“.

وينبغي أن يكون الاجتماع القادم للمجموعة ”الرباعية“ يوم ١٤ حزيران/يونيه في واشنطن خطوة هامة في الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية وتهيئة الظروف المواتية للانتقال إلى التسوية السلمية، بما في ذلك من خلال عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط. وتتمثل مهمة مجلس الأمن في مساعدة هذه الجهود بكل طريقة ممكنة وكفالة دعم المجتمع الدولي له. وإن المحاولات المبذولة لاستغلال قاعة المجلس لتبادل الاتهامات وجميع أنواع الجدل محاولات ضارة. فهي لا تؤدي إلا إلى جعل ما تقوم به المجموعة ”الرباعية“ والعديد من البلدان العربية من عمل لتحقيق الامتثال لقرارات الأمم المتحدة أكثر صعوبة.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل جنوب أفريقيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرورنا العميق أن نراكم، السيد الرئيس، تجلسون في مقعد الرئاسة، وتديرون أعمال هذه الجلسة. ويجب أن أعتذر. فقد كنت أتمرن على استعمال اللغة العربية، إلا أنني عندما حضرت إلى هنا، نسيتها كلها، وبالتالي فإنني لا أستطيع أن أحييكم باللغة العربية. إلا أن من دواعي سرورنا أن نراكم هنا سيدي . ونود باسم وفدنا أن نهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قام وفد وزاري من حركة بلدان عدم الانحياز بزيارة رام الله والتقى بالرئيس عرفات للإعراب عن التضامن مع الرئيس ومع شعب فلسطين.

وقد أحاط الرئيس عرفات وزراء حركة بلدان عدم الانحياز علما بآخر التطورات، بما في ذلك تنفيذ التدابير التقييدية ضد الشعب الفلسطيني، التي أسفرت فعلا عن بلقنة الأرض المحتلة.

وكرر الوفد الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز تأكيد سخطه إزاء تكثيف الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي، وأعمال القتل والتدمير الواسع النطاق والخنق الاقتصادي وغير ذلك من الجرائم التي ترتكب ضد فلسطين وشعبها، بما في ذلك مواصلة أنشطة الاستيطان، لا سيما في القدس وما حولها.

وكرر الوفد الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز تأكيد مساندة الحركة لمبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وأكدوا من جديد ضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧.

وهنأ وفد الوزراء الرئيس عرفات على توقيع القانون الأساسي لفلسطين، الذي يعتبر خطوة هامة نحو سن قانون دستوري لفلسطين.

وأعرب الوفد الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز عن تأييده لجميع الجهود الدولية التي ترمي إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

وفي ذلك السياق، أكدت الحركة بشكل قاطع دعمها لمبادرة السلام العربية ولجهود المجموعة الرباعية. وقد لاحظ الوفد الوزاري لحركة عدم الانحياز أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ينبغي أن تشكل الأساس اللازم لعقد مؤتمر دولي يهدف إلى وضع خطة تفصيلية لتحقيق سلام دائم، وعلى أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومرجعية مؤتمر مدريد وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. واختتم الوفد الوزاري لحركة عدم الانحياز الزيارة بتمنيه النجاح للرئيس عرفات والشعب الفلسطيني في مساعيهما لإيجاد حل سلمي لهذا الصراع الطويل الأمد.

الآن بعد أن قامت حركة عدم الانحياز فعلا بزيارة إلى فلسطين ورأت بنفسها الحالة على أرض الواقع، فإن إحساسها بإلحاح المسألة أصبح أكبر. ولا تزال حركة عدم الانحياز مقتنعة بأنه لا بد من عمل شيء لاستئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، أو أن العالم سيتعرض لخطر حريق إقليمي هائل يمكن أن تكون له آثار مدمرة.

يعلم المجلس أن الجيش الإسرائيلي هاجم مرة أخرى مقر السلطة الفلسطينية في رام الله، معرضا بذلك حياة الرئيس عرفات للخطر بصورة مباشرة. وحقيقة أن الجيش الإسرائيلي يدخل المدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين ويغادرها تشكل مصدرا أكبر للقلق. والسبب هو أن الجيش الإسرائيلي يعتقد أنه بإبقاء الأراضي الفلسطينية تحت الحصار على نحو هادئ، يمكن أن يخدع المجتمع الدولي ليصدق أن الحالة تتحسن بالفعل. وفي الواقع العملي أن إسرائيل قد جزأت الأراضي المحتلة إلى سلسلة من البانتوستانات، وفرضت إغلاق مكاتب الممثلين الأجانب في رام الله، ومنعت الدبلوماسيين والصحفيين من الوصول إلى عدد من المواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الغزوات العسكرية المستمرة، وحظر التجول وإغلاق الطرق أمور لا ينتج عنها سوى تعميق الأزمة الإنسانية وشل الاقتصادي الفلسطيني المدمر سلفا. وبالتالي فإن الأعمال العنيفة تلك ستولد لا محالة مزيدا من الشعور بالإحباط واليأس والعنف. وقد حان الوقت لتعترف إسرائيل، الدولة المحتلة، بأن تطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير لا يمكن أن تقمع بالقوة العسكرية أو بالهجمات على زعيمهم المنتخب شرعيا.

إننا لا نستطيع أن نرى كيف يمكن أن يتوقع من السلطة الفلسطينية تنفيذ إصلاحات فعالة وتهيئة الظروف اللازمة للأمن المشترك إذا لم يفعل مجلس الأمن شيئا للتدمير الواسع النطاق لمؤسسات الدولة الفلسطينية. ولذا فإننا ندعو مجلس الأمن إلى العمل فورا لضمان الامتثال الكامل لقراراته، وخاصة للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

وربما يكون أكثر أهمية أن ينظر مجلس الأمن بجدية في زيارة فلسطين، كما فعلت حركة عدم الانحياز. ويجب على المجلس أن يتكلم مع السكان ميدانيا ليقيِّم الحالة بنفسه، كما فعلت حركة عدم الانحياز. وإلا فإن العالم سيستنتج دائما أن المجلس سيظل عاطلا عن العمل بينما تواصل إسرائيل المهمة اليائسة المتمثلة في محاولة ضمان الأمن بارتكاب أعمال غير قانونية من العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين. ويجب إدانة جميع أعمال العنف ضد المدنيين سواء كانوا مدنيين إسرائيليين أو مدنيين فلسطينيين، بغض النظر عمن يرتكبها.

وتود حركة عدم الانحياز أن تؤكد من جديد موقفها المبدئي بأن أمن إسرائيل والسلام في الشرق الأوسط لن يتحققا حتى يحصل الفلسطينيون على دولتهم مع عاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس: أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس) أريد أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسوريا الشقيقة على توليكم رئاسة هذا المجلس، ونحن واثقون من قدرتكم ونجاحكم في هذه المهمة.

إن المطالبة بانعقاد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن حول القضية الفلسطينية إنما سببها يكمن في متابعة تطور الأوضاع ومجريات الأحداث في الأراضي الفلسطينية التي تستدعي، حسب رأينا، النظر في عناصرها المتمثلة في كونها قضية احتلال في المقام الأول، تتطلب إيجاد تصور سياسي، من جهة، وإيفاد طرف ثالث دولي ومحايد، من جهة أخرى.

أولا، إن هذه القضية تُعد في المقام الأول قضية احتلال بما يحمله هذا الوصف من ممارسات وقمع وسلب للحقوق، وهي آخر قضية احتلال ما زال المجتمع الدولي

يتناولها، والسبب في دوامها يتمثل في رفض المحتل احترام الإرادة الدولية وقرارات مجلس الأمن، ومختلف مقتضيات الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وخاصة منها تلك التي تتعلق بمسائل الاحتلال وممارساته.

والسبب الأهم في دوام هذه المعضلة يبقى، في نظرنا، وفي نظر المجموعة الدولية بأسرها، عجز مجلس الأمن عن ردع المحتل وإجباره بالطرق التي يتيحها ميثاق هذه المنظمة على احترام قرارات الشرعية الدولية.

لقد صدعنا بهذه الحقيقة مرارا وتكرارا، في هذا المجلس بالذات. إلا أن سلطة الاحتلال تمادت ومازالت متمادية في تحديها لكل الأعراف الدولية، ومازال المجلس مع الأسف الشديد حبيس عدم توفر الإرادة السياسية الضرورية مما أعفى إسرائيل من المساءلة والمحاسبة بمقتضى القواعد القانونية للعمل الدولي وبمقتضى نواميس هذه المنظمة وهذا المجلس بالذات.

ثانيا، إن التركيز – كما فهمنا من كلام الممثل الإسرائيلي صبيحة اليوم – في تناول القضية الفلسطينية على ردود فعل الشعب الفلسطيني إزاء ممارسات الاحتلال وما يقابلها من تصعيد لهذه الممارسات من قبل سلطة الاحتلال، إنما يُبعدنا جميعا عن لُب القضية وأسسها التاريخية والسياسية. إن القضية قضية احتلال مثل سائر قضايا الاحتلال التي تولدت عنها مقاومة شرعية حتى زوال هذا الاحتلال.

فإذا غاب التصور السياسي لحل القضية الفلسطينية فإنه لا مجال أن نرتقب قبول الشعب الفلسطيني بالاحتلال كوضع دائم وبممارساته كتصرف طبيعي.

وللتأكيد على هذه الحقيقة البديهية يمكن الاستناد إلى عدم وقوع أحداث مقاومة ضد الاحتلال خلال فترة ما بعد مؤتمر مدريد أو أوسلو، وذلك لأن الشعب الفلسطيني يعلق كل الآمال على اتفاقيات السلام التي كان يتوقع أنها ستؤدي إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة للقضية.

غير أنه مع انسداد الأفق السياسي مثلما هو الأمر الآن، فإنه من الاستحالة على أي سلطة سياسية أو عسكرية مهما عظم شأنها أن تراهن إلى ما لا نهاية على الخيار الأمني دون سواه في غياب تصور سياسي لحل القضية. ويكفي الرجوع إلى المقال الذي نُشر باسم رئيس حكومة إسرائيل في أحد الصحف الأمريكية يوم الأحد الماضي للتأكد من أن الحكومة الإسرائيلية لم تعد تنوي فتح هذه الآفاق السياسية.

وثالثا، إن الحل لا يكمن إلا في انفتاح الأفق السياسي لهذه القضية حتى يتمتع كل طرف بما يرجع له من حقوق ويحترم ما عليه من واجبات. ويبقى في هذا السياق دور المجتمع الدولي قائما. فتدويل الحل أصبح اليوم أمرا ضروريا عن طريق مؤتمر دولي للسلام، يأخذ بما طُرح إلى الآن من أفكار وتصورات ومبادرات نحيي أصحابها ويستند إلى المرجعيات السابقة في هذا القضية حتى ينصهر الجميع في اتجاه تصور تعايش دولتين مستقلتين، داخل حدود دولية آمنة بمقتضى ما قرره المجتمع الدولي وما اعتمده هذا المجلس بالذات في جميع قراراته.

ورابعا، كما أنه يجب التفكير، بالتوازي مع التصور السياسي، في تواجد طرف دولي ثالث ومحايد على أرض الواقع ليشكل أداة ردع من ناحية ووسيلة ضمان أمني لمختلف الأطراف بما يخرجها من الحلقة المفرغة للفعل ورد الفعل المضاد.

ويكفي في هذا المضمار بالذات التعامل مع اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء قوة دولية متعددة الجنسيات تفصل بين الطرفين لضمان أمنهما الذي لا يمكن إطلاقا أن تضمنه سياسة التجزئة وفك التواصل بين المناطق الفلسطينية وعزلها بعضها عن بعض وفرض الحصار على تنقلات الشعب الفلسطيني وخنقه اقتصاديا.

إن المسألة تكمن اليوم في توضيح الرؤية والتعامل مع حقيقة سياسية وإنسانية بكافة أبعادها الحاضرة والمستقبلية حتى لا تنجرف المنطقة بأسرها نحو مجهول قد يكون باهظ الثمن في هذا الوضع الدولي الدقيق الذي يقتضي منا جميعا الرصانة في التصرف واستشراف المستقبل، لا من منطلق المصالح الضيقة، ولكن من منطلق التعايش السلمي بين الدول والأمم والحضارات.

الرئيس: أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي هو السيد بابا لويس فال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي وجه إليه مجلس الأمن دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم تهنئة حارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وأنا واثق بأن عمل المجلس سيضطلع به، تحت قيادتكم القديرة، بطريقة بناءة وكفؤة. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سلفكم الموهوب، السفير محبوباني، الممثل الدائم لجمهورية

سنغافورة لدى الأمم المتحدة، على الأسلوب المثالي الذي قاد به عمل المجلس خلال شهر أيار/مايو.

وإنني ممتن لكم ولزملائكم الكرام في المجلس على إتاحة الفرصة لي، مرة أخرى، لمخاطبة المجلس بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

(واصل كلمته بالفرنسية)

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلب من ممثل غينيا، عن طريقكم سيدي الرئيس، أن ينقل تهانينا القلبية إلى السفير فرانسوا فال، بمناسبة ترقيته التي يستحقها للمنصب السامي، منصب وزير الشؤون الخارجية لجمهورية غينيا. ونحن نعرب له عن أطيب تمنياتنا بكل النجاح في المهمة التي سيضطلع بها في خدمة الدبلوماسية في بلده.

(واصل كلمته بالانكليزية)

في الأيام الأخيرة، أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى، وفقا لمعظم المراقبين، أن الدولة القائمة بالاحتلال — إسرائيل — في ظل حكومة رئيس الوزراء شارون، تنوي تدمير السلطة الفلسطينية، والإطار الكامل لعملية السلام، وآفاق استئناف الحوار السياسي الهام من أجل السلام في المنطقة.

لقد أثار انزعاج لجنتنا إلى حد كبير أيضا الوضع في رام الله. ومع أنه يبدو أن القوات الإسرائيلية انسحبت الآن، من المدينة، فإن مجلس الوزراء الفلسطيني الجديد لم يتمكن، بسبب الحصار والإغلاق والقيود الصارمة على حرية التحرك، من الاجتماع خلال الأيام الثلاثة الماضية. والأخبار القليلة الطيبة هي أن مجلس الوزراء اجتمع أخيرا للمرة الأولى في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي في وقت سابق من اليوم. وهناك مدن فلسطينية أخرى، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، تعاني أيضا من إغلاقات متواصلة وغزوات منتظمة. والاعتقالات خارج نطاق السلطة القضائية وتقتيل المدنيين مستمرة يوميا، شأنها في ذلك شأن أنشطة الاستيطان غير المشروعة.

وفي وجه كل ذلك يلح رئيس الوزراء الإسرائيلي على التذرع بالأخلاقيات السامية وعلى إملاء شروط تسوية الصراع من جانب واحد. ويبدو أن محاولة تجري لإعادة تفسير قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بحيث تلائم الأهداف الإسرائيلية من خلال ترتيب مؤقت طويل الأمد، ذكر أنه أقصى ما يمكن للفلسطينيين أن يحصلوا عليه وأن يتوقعوه. وهذا لا شأن له، بالتأكيد، بالتسوية الشاملة والعادلة والدائمة للقضية الفلسطينية، وينشئ سابقة خطيرة جدا من تشويه نوايا المجتمع الدولي وقرارات الهيئات التي تتداول باسمه وذلك في سبيل خدمة الأغراض الذاتية لأحد الأطراف. إن ما تحاول أن تفعله الدولة المحتلة أمر لا يمكن قبوله، ولابد من إدانته على هذا الأساس بعبارات لا غموض فيها من جانب المجتمع الدولي ومن هذه الهيئة.

إلى أي مدى يستطيع المجلس أن يتسامح بالازدراء الذي تعامل به حكومة إسرائيل قراراته، بما فيها القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢)؟ وإلى أي مدى يجوز لأية دولة أن تمتهن جميع معايير الشرعية الدولية، كالمعايير التي تجسدها اتفاقية جنيف الرابعة؟ ينبغي أن يتولى المجلس وزن هذا الأمر بجدية، وأن يزن أيضا الأثر الذي يترتب عن عدم اتخاذه تدابير لمدة طويلة على مصداقية المجلس ومصداقية منظمتنا برمتها. إن ما هو لازم في المقام الأول هو إطار واضح للاستئناف الفوري للمفاوضات بين الأطراف، مع الإشراك الفعال للمجتمع الدولي فيها، وفي حدود جدول زمني محدد.

لا بد أن تجري مفاوضات بين الأطراف، غير أنها لا يمكن أن تبدأ من الصفر أو من فراغ ولا يمكن أن تختطفها الدولة المحتلة، التي تتمتع بالتفوق العسكري وتريد أن تملي شروطها. وكما يعرف أعضاء المجلس، هناك خطوط عريضة واضحة للتسوية النهائية، تتمثل في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وكذلك قرارات ومقررات أخرى من هيئات ممثلة للمجتمع الدولي. وفي هذا الإطار ينبغي أن تدعى الأطراف إلى التفاوض في قضايا محددة مثل تعديل حدود ١٩٦٧ وخيارات لإعادة اللاجئين. وكل طرف يرفض المشاركة في هذه العملية أو يحاول أن يعرقلها أو يقوضها، ينبغي إنذاره منذ البداية بعواقب وخيمة. إن مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت في آذار/مارس الماضي قطعت شوطا بعيدا في الاتجاه الصحيح. وإن لجنتنا تظن أن إسرائيل عليها أن تجيب بالمثل وبدون مزيد من التأخير وبدون أية محاولات لسد الطريق وبدون أية شروط مسبقة وطلبات. وإن زعامة كل طرف ينبغي أن تواجه مسؤولياتها.

وقبل أن أختتم اسمحوا لي أن أعود بإيجاز إلى قضية التهجم على المدنيين الأبرياء، كي أكرر أن لجنتنا تنضم إلى المجتمع العالمي في إدانته الشديدة لهذه الأفعال، بصرف النظر عن مصدرها، وبصرف النظر عن الظروف وبصرف النظر عن الأسباب التي تدفع المرتكبين إليها.

لقد وافق المجتمع الدولي بالإجماع على أن دولة فلسطين يجب إقامتها وأنه يجب أن تتعايش سلميا مع دولة إسرائيل. والرؤى المجردة لهذه النتيجة المنشودة ليست كافية. فلا

يجوز السماح بأن تدوم معاناة الشعب الفلسطيني مدة أطول بكثير. إن هذه الرؤى ينبغي أن تصبح حقيقة بصفة عاجلة، وعلى المجلس مسؤولية تاريخية لإفساح الطريق والإشراف على العملية حتى تبلغ تلك النهاية. إن لجنتنا تتطلع إلى عمل عاجل وحاسم من المجلس.

الرئيس: أشكر السيد فال على كلماته الطيبة التي وجهها لي.

السيد كونجول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يجتمع المجلس من جديد اليوم ليناقش الحالة في الشرق الأوسط، نتيجة لآخر الغزوات من إسرائيل في الأراضي المحتلة، وخصوصا في رام الله، أي في مقر الزعامة الفلسطينية بعينه. ويبدو أن المجلس نفسه، تماما كدورة العنف التي لا نهاية لها التي أصابت الشرق الأوسط، أصبح منجذبا إلى منطق من الفعل ورد الفعل دون أن يستطيع أن يفعل شيئا ملموسا من شأنه ينهي العنف ويأتي بحل دائم لمشكلة الشرق الأوسط. والواقع أن المجلس، خلال الأشهر القليلة الماضية، قد اجتمع في مناسبات عدة، وكان اجتماعه كل مرة بسبب أن الوضع على أرض الشرق الأوسط بلغ من الخطورة والجدية مبلغا قد تكون الآثار التي تطفح عنه ذات عواقب هائلة، سواء على عملية السلام أو على الاستقرار في المنطقة. بل إن المجلس اتخذ في بعض المناسبات ما يمكن أن يوصف بأنه قرارات هامة. غير أن كلا من تلك القرارات ظل حبرا على ورق وتجاهله تماما الطرف المعني.

والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا اليوم هو هل يستطيع المجلس أن يواصل السير على هذا المنطق، دون أن يستطيع أن يكفل التنفيذ الكامل لقراراته وتوصياته. أو هل آن الأوان أن يتوقف المجلس عن اتخاذ مواقف رد الفعل فقط ويتصدى بجدية للسبب الجذري للمشكلة ويأتي بحلول مناسبة؟ إن وفدي، إذ يتخذ هذا النهج، لا يعني أن يقوض ما يجري في الوقت الحالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو في إسرائيل. نحن نعتقد أن الحالة خطيرة جدا في الحقيقة وندين آخر غزوات القوات الإسرائيلية في رام الله. ونرى أن هذه الغزوات مرفوضة بالمرة. وندين إدانة مماثلة الهجمات التي يشنها على المدنيين الإسرائيليين القائمون بالتفجيرات الانتحارية. ونعتقد أن هذه الأفعال من الجانبين تؤدي إلى نتائج عكسية، وليس من شأنها سوى أن تجعل استئناف الحوار والتفاوض بين الطرفين أشد صعوبة.

إننا نشعر بتعاطف إلى أقصى حد مع محنة الفلسطينيين الذين يُسامون فظائع من كل نوع خلال هذه الغزوات. وإعرابا عن المساندة والتضامن مع الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني، زار رام الله في وقت سابق من هذا الشهر وفد من حركة عدم الانحياز، بقيادة وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، السيدة زوما، وكان يشمل هذا الوفد أعضاء منهم وزير خارجية موريشيوس. وإن السفير كومالو، سفير جنوب أفريقيا، أفاد المجلس بمعلومات عن تلك الزيارة في وقت سابق، ونود أن ننضم تماما إلى ما قاله في بيانه.

إن السلام لا يمكن تحقيقه في الشرق الأوسط إلى أن يوجد التزام حقيقي من الأطراف المشاركة في هذه القضية بالسير قدما بمختلف الخطط والمبادرات التي اقترحت في الآونة الأخيرة. وإلى جانب التزام الطرفين يوجد أيضا دور هام لا بد أن يضطلع به المجتمع الدولي في سبيل حمل الطرفين على الجلوس حول مائدة التفاوض.

على الجانب الفلسطيني، إن ما أعلنه الرئيس عرفات من القيام بإصلاحات رئيسية داخل السلطة الفلسطينية، وإجراء انتخابات رئاسية بحلول نهاية هذا العام أو في وقت مبكر من العام القادم، هو خطوة رئيسية إلى الأمام. ونحن نرحب بهذا التطور ونحث المجتمع الدولي على أن يُسدي مساندة ومساعدة كاملتين لتمكين الرئيس عرفات من إنجاز هذه الإصلاحات.

وعلى الجانب الإسرائيلي نحث رئيس الوزراء شارون على الاستجابة بالمثل للخطوات التي أعلنها الرئيس عرفات وعلى اتخاذ خطوات ملموسة على أرض الواقع لإثبات عزمه على تحقيق السلام. وفي هذا الصدد، لن تساعد أعمال الانتقام التلقائي التي تنخرط فيها القوات الإسرائيلية عقب كل هجوم إرهابي عملية السلام الجارية، شأنها في ذلك شأن استمرار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وخلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة منذ تولي السيد شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية، شهد بناء المستوطنات زيادة بنسبة ٤٠ في المائة. وهذا يقوض بشكل خطير تدابير بناء الثقة، رغم أهميتها الحاسمة لاستئناف الحوار والمفاوضات بشكل بناء.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمتنع إسرائيل عن مهاجمة القيادة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، خاصة إن كانت تريد لهذه السلطة أن تكبح جماح المهاجمين الانتحاريين بشكل ناجع. وليس منطقيا أن نتصور وضعا يمكن أن تمارس فيه السلطة الفلسطينية بعد إضعافها وتفكيكها السيطرة على مثل هذه العناصر. والواقع، أنه في كل مرة تعرض فيها مقر الرئيس عرفات للهجوم أعقبتها هجمات انتحارية.

فيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فإن جهوده، وجهود واشنطن والمجموعة الرباعية، التي نؤيدها، يجب أن تتضافر بهدف بث شعاع من الأمل، يُمكِّن الشعب الفلسطيني من أن يتوقع أن يكون له وطن. وإن إقامة دولة فلسطينية بحدود تضمن أمن الدولة الإسرائيلية هي النتيجة الوحيدة التي يمكن أن تجلب السلام والاستقرار إلى المنطقة. ولهذا، من الأهمية بمكان أن تتركز جهود المجتمع الدولي على تحقيق تلك النتيجة.

ولا يقل أهمية أن يساعد المجتمع الدولي في إعادة بناء البنية الأساسية الفلسطينية التي دمرت بالكامل تقريبا من جراء العنف على أرض الواقع والإجراءات العسكرية العشوائية غير المتناسبة التي تقوم بها القوات الإسرائيلية. وبالمثل، لا بد من إعادة بناء الهيكل الأمني الفلسطيني من أجل تمكينه من السيطرة على الوضع في الميدان بشكل ناجع.

إن العالم بأكمله يتطلع باهتمام إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي أعلنت عنه المجموعة الرباعية في الشهر الماضي. ونعتقد أن هذا المؤتمر ينبغي أن ينظر بجدية في اقتراح ولي العهد السعودي الأمير عبد الله الذي أيده القادة العرب في مؤتمر القمة في بيروت. فلنعمل من أجل ألاّ يفشل هذا المؤتمر، والأهم من ذلك، من أجل ألاّ يخذل شعوب الشرق الأوسط.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا نشعر ببالغ القلق بسبب العنف المستمر في الشرق الأوسط، بما في ذلك الهجوم الانتحاري الأخير الذي وقع يوم الثلاثاء في هرتزليا وأسفر عن مقتل فتاة إسرائيلية، وكذلك مقتل صبي فلسطيني بالرصاص أمس في غزة في تبادل لإطلاق النار بين مسلحين فلسطينيين والجيش الإسرائيلي. إن الصراع يتسبب في خسائر يومية مدمرة للإسرائيليين والفلسطينيين.

ورسالتنا إلى الطرفين كانت دائما واضحة ومتسقة. لا بد لكل من الجانبين، إسرائيل والفلسطينيين، أن يأخذ في الاعتبار الآثار التي يمكن أن تترتب على أي عمل قد يقوم به اليوم بالنسبة للهدف الأعم لتحقيق السلام غدا.

ولا بد للرئيس عرفات والقادة الفلسطينيين الآخرين أن يخاطبوا شعبهم بوضوح وأن يقنعوه بأن العنف والإرهاب لا يمكن أن يساعدا الفلسطينيين في تحقيق تطلعاتهم الوطنية. ولابد أن يتحركوا بشكل حاسم لمواجهة الإرهاب والعنف، كما طالب بذلك القراران ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فالإدانة بالكلام لا تكفي. وذلك لا يهدئ مخاوف الإسرائيليين العاديين، ولا يثبط المهاجمين المحتملين المضلّلين عن القيام بمهماتهم القاتلة.

لقد شهد عام ٢٠٠٢ وحده وقوع ٢٣ هجوما انتحاريا على الأقل، راح ضحيتها ١٣٠ إسرائيليا وأصيب أكثر من ١ ٠٠٠ شخص. ولا يمكن الدفاع عن أي قتل متعمد للمدنيين أو تأييد لمن يشاركون في الهجمات الإرهابية، التي يحرمها القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الأخيرة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. ومن شأن هذه الهجمات أن تؤدي في الحقيقة إلى انتكاس جهود الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق تطلعاته الوطنية وإيجاد الظروف الأمنية التي تجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لإسرائيل أن تخفف من سياسة الإغلاق الصارم التي تفرضها حول المناطق الفلسطينية.

لا بد أن نتكلم بصراحة. لا بد أن ينتهي توفير الملاذ الآمن لمن يمولون أو يخططون أو يدعمون أو يرتكبون الهجمات الإرهابية. ذلك هو قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يستند إلى الفصل السابع. وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أعلنت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، من مقرها في دمشق، مسؤوليتها عن الهجوم المروع بتفجير سيارة مفخخة في إحدى حافلات النقل العام في إسرائيل الذي أسفر عن مقتل ١٧ شخصا وإصابة ٣٠ آخرين. كان هذا عملا إرهابيا. لم تكن مقاومة. ولم تكن استشهادا. ولا بد من إدانة هذا العمل وتقديم المسؤولين عنه للمحاكمة. والذين ملاذا لمن يأمرون بهذه الأعمال الإرهابية، أينما كانوا، يتحملون المسؤولية التي فرضها المجلس باتخاذ الإجراءات ضدهم.

إننا ما زلنا نقر بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ولكن ينبغي لإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تبذلا كل جهد ممكن من أجل تهيئة وإدامة مناخ يسمح بالتقدم السياسي. وهذا يعني اتباع المسار الذي حددته قرارات مجلس الأمن الأخيرة. وهذا، بالنسبة لإسرائيل، يشمل تخفيف الإغلاق ورفع القيود التي تحول دون وصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى المساعدة، كما طالب بذلك قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

وإننا نعتقد أن هناك فرصة لعكس اتجاه الوضع الراهن، وندعو الطرفين إلى البناء على الزخم السياسي الذي ولّده الرئيس بوش. لقد التقى الرئيس بوش بالقادة الرئيسيين في المنطقة، حيث التقى مؤخرا مع الرئيس المصري مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون. وقد أثار الرئيس بوش مع السيد شارون الحاجة إلى تخفيف معاناة عامة الفلسطينيين، الذين تدهورت أحوالهم الاقتصادية خلال الصراع. والتقى الرئيس بوش اليوم مع وزير خارجية السعودية، الأمير سعود الفيصل، ويجتمع وزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي رايس غدا مع نبيل شعث من السلطة الفلسطينية. وتستضيف الولايات المتحدة يوم الجمعة أيضا اجتماعا لمبعوثي المجموعة الرباعية. إننا نستخدم هذه المناقشات المكثفة لمحاولة فتح الباب أمام إمكانية التحول عن الإرهاب والعنف والعودة إلى مائدة المفاوضات. وهذا يشمل عقد اجتماع على المستوى الوزاري هذا الصيف.

لقد حدد الرئيس بوش العناصر الأساسية لاستراتيجيتنا. وأول هذه العناصر تحقيق أداء أمني فلسطيني فعال. ثانيا، تحديد عملية سياسية جديدة تهدف إلى التوصل إلى حل

يقوم على أساس وجود دولتين، وتجلب الأمل للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ويتمثل العنصر الثالث في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية وبناء مؤسسات سلطة فلسطينية قوية ومسؤولة استعدادا لإقامة الدولة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، شهدنا بعض الخطوات الإيجابية. وأهم من ذلك، أننا نسمع صوتا فلسطينيا قويا يطالب بالإصلاح. هذه مبادرتهم.

إن الاستراتيجية المُثلثة الشُّعَب التي عرضتُها عليكم لتوي حظيت بتأييد المجموعة الرباعية وكثيرين آخرين في المجتمع الدولي. ومن الواضح لنا الآن، مثلما كان دائما، أن التقدم لا بد أن يحدث على هذه المسارات الثلاث جميعها في آن واحد إذا أريد أن يكون ثمة أمل في التوصل إلى سلام دائم حقا. هذا السلام يجب أن يشتمل على دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها.

وعند النقطة التي نأمل أن تصبح نقطة تحول في هذا الصراع، لا بد أن يعكف جميع أعضاء المجلس بل والمجتمع الدولي برمته على البحث عن الأشياء الإيجابية التي يمكن قولها أو عملها والتي من شأنها مساعدة الطرفين على العودة إلى المسار الذي ينتهي بالسلام العادل والشامل والدائم. هذا هو هدفنا.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل الأردن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

الأمير زيد بن رعد بن زيد الحسين (الأردن): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم وسورية الشقيقة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في القيام بمهامكم. ونحن على ثقة كبيرة بقدراتكم في تحمل هذه المسؤولية. كما أتقدم بالشكر للسفير كيشور محبوباني، الممثل الدائم لسنغافورة، على الجهود التي بذلها في رئاسة المجلس لشهر أيار/مايو الماضي.

ما زالت العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في مناطق السلطة الفلسطينية مستمرة منذ ٢٩ آذار/مارس الماضي بدون توقف. وبالرغم من إصدار مجلسكم العديد من القرارات والبيانات الرئاسية والصحفية التي تطالب إسرائيل بالانسحاب فورا من المدن والقرى والأراضي الفلسطينية التي احتلتها مؤخرا، ما زالت الحكومة الإسرائيلية مصرة على موقفها في رفض تنفيذ هذه القرارات، تحت ذرائع مختلفة، والاستمرار في حصارها للشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية المنتخبة ديمقراطيا.

إن مجلس الأمن ما زال غير قادر على القيام بأي عمل من شأنه إلزام إسرائيل بتنفيذ قراراته أو حتى إقناعها بذلك. وهذا الوضع الفريد في مجلس الأمن هو الذي يشجع إسرائيل على ارتكاب أعمال القتل والتدمير وتفكيك السلطة الفلسطينية واستهداف المدنيين الفلسطينيين وإرهابهم بهدف تحقيق غايات سياسية وواقع جديد من شأنه القضاء على حقوقهم المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن التطورات الأخيرة تشكل تراجعا خطيرا لفرص السلام في المنطقة، وقبولا بالأمر الواقع وبالسياسة التي تحاول فرضها الحكومة الإسرائيلية. وبهذا الصدد، جاءت تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية الأخيرة في جريدة نيويورك تايمز، والتي تشكل تفسيرا قانونيا ملتويا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، والتي يتناسى فيها أن هذا القرار والقرارات اللاحقة ذات الصلة لمجلس الأمن تشير إلى عدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة، وأن الأراضي التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ هي أراض محتلة. وهذه التصريحات التي يشجعها صمت المجتمع الدولي وعدم قدرة مجلس الأمن على التصرف تدمر الركيزة الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط، ألا وهي مبدأ الأرض مقابل السلام. كما أنها رفض صريح لمبادرة السلام التي أطلقتها القمة العربية الأخيرة في بيروت.

إن العودة إلى المسار السلمي في حل النزاع وتنفيذ إسرائيل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واحترام القيادة الشرعية للشعب الفلسطيني والتعامل معها، هي التي ستضمن لإسرائيل تحقيق الأمن والسلام، وليس شن الحرب العدوانية وارتكاب جرائم الحرب ضد المدنيين الفلسطينيين، بما فيها محاولات تهجيرهم قسريا من خلال الحصار العسكري والاقتصادي. كما أن مكافحة العمليات الانتحارية لا تتحقق من خلال تدمير المؤسسات الأمنية للسلطة الفلسطينية. وبهذا الصدد، فإن الحكومة الأردنية، التي تدين مثل هذه العمليات المرتكبة داخل إسرائيل ضد المدنيين الإسرائيليين، تود تذكير الحكومة الإسرائيلية بأن عملياتها العسكرية ضد الشعب والقيادة الفلسطينية لم تنجح في وقف العمليات الانتحارية، وأن السبيل الوحيد لخلاص الشعب الإسرائيلي منها هو إنهاء إسرائيل لعملياتها العسكرية والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي الختام، تدعو الحكومة الأردنية مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في مواجهة الرفض الإسرائيلي لتنفيذ قراراته ذات الصلة. وتحث المجموعة الرباعية على التدخل لمنع فرض الأمر الواقع الذي من شأنه تدمير عملية السلام في الشرق الأوسط. كما تدعو جميع الأطراف ذات العلاقة بالعملية السلمية لوضع جدول زمني لإنشاء الدولة الفلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن سعادتنا الكبيرة لرؤيتكم وبلدكم الشقيق تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر، وهي مسؤولية أولاها المجتمع الدولي لسورية تقديرا لجهودها وسعيها الدؤوب لتوطيد دعائم السلم والأمن العالميين. كما أود أن أشيد في هذه السانحة بالجهد الدؤوب الذي بذله الدكتور كيشور محبوباني، ممثل سنغافورة، وأفراد بعثته خلال رئاستهم في الشهر المنصرم.

استميحكم عذراً في أن ليس لدي بيان مكتوب، وسأتعرض لبعض النقاط المختصرة للغاية.

لقد حضرنا هنا عشرات المرات في الأشهر الماضية لنفس الموضوع. ولا شيء يتغير في ذلك إلا المزيد من اطراد إسرائيل في انتهاكها لقرارات الشرعية الدولية، واستمرارها في قمع الشعب الفلسطيني ومحاصرته، واستمرارها في سياساتها الاحتلالية وقمعها للشعب الفلسطيني وحصار القيادة الفلسطينية. هذا هو المتغير الوحيد في هذه الاجتماعات، إذ أننا كل يوم نأتي بأنشطة عدائية جديدة لإسرائيل. هذا هو المتغير الوحيد.

أما الأمر الثابت فهو أولا أزمة الضمير العالمي. وإنه ينظر إلى الظلم الذي يتعرض إليه الشعب الفلسطيني المحتل من سلطة قائمة بالاحتلال، يعترف المجتمع الدولي بأنها سلطة احتلال، وينظر ويتفرج على القمع وما يتعرض إليه الشعب والأطفال والنساء ولا يحرك ساكناً. القضية هي هذه الأزمة في الضمير.

القضية الثابتة والتي تحدث عنها أكثر من وفد هي العجز التام لمجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته تجاه هذا الأمر في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية وإصرارها على عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية في تحقير وازدراء للمجتمع الدولي، بدءا بقرار مجلس الأمن الذي مضى عليه ٣٥ عاما ولا يستطيع مجلس الأمن تنفيذ هذا القرار ألا وهو القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). خمسة وثلاثون عاما ولا يستطيع المجلس أن ينفذ قرارا واحدا في الوقت الذي يسعى إلى حصار الدول الضعيفة لتنفيذ أتفه القرارات. ولا نتحدث عن القرارات الأخيرة وآخرها القرارات التي لم يجف مدادها بعد، القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وسنمضي هكذا إلى القرار ٥٠٠٠. هذا هو الثابت الثاني. الثوابت هي أزمة ضمير وعجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي قرار.

إن ما يحزن أننا نتحدث عن حق الدفاع عن النفس لدولة محتلة. القضية أساسا هي قضية احتلال واغتصاب حقوق شعب. هل نتحدث عن الدفاع عن النفس ضد شعب محتل اغتصبت أرضه ويمارس ضده التنكيل. هل هذا هو الدفاع عن النفس؟ إننا نذكّر الحكومة الإسرائيلية ومن يشجعونها على استمرار عمليات الحصار والقتل اليومي بأن الخيار العسكري لم يوفر ولن يوفر أبدا الأمن الذي تتمناه إسرائيل.

لقد جعلت إسرائيل من حياة الشعب الفلسطيني جحيما أهون منه الموت. هل تنتظر إسرائيل الأمن في ظل مثل هذا الظلم؟ فالأمن لا يأتي إلا بالعدل والعدالة والحل العادل. ونحن مع الحل السلمي العادل. ولكن لن يكون هناك حل عادل باستمرار القمع والظلم الذي يولد العنف ويولد إراقة الدماء من الجانبين، وهي دماء أبرياء من كلا الجانبين. ومن يتحمل مسؤوليتها؟ تتحمل مسؤوليتها الحكومة الإسرائيلية وسلطتها المحتلة الغاصبة التي تقوم بقتل وتشريد وخنق الشعب الفلسطيني.

وبالرغم من خيبة أملنا إزاء عجز مجلس الأمن أو عدم قدرته على التصرف، فإننا سنظل نحضر هنا ونقول كلمتنا لكي نوثق ذلك، على أمل أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه مجلس الأمن أن يتحمل واجباته في صون الأمن وأن يسمع العالم أجمع أنه لا دولة فوق القانون. هذا وحده سيتيح إقامة وإدامة الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس: أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل إسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد هذا البيان أيضا أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا؛ وتركيا وقبرص ومالطة؛ وكذلك أيسلندا وليختنشتاين.

في مواجهة استمرار العنف في الشرق الأوسط، من الجوهري أن نضاعف الجهود من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي وشامل لهذا الصراع. ومن الواضح أن هذه الحالة الشديدة التقلب لن تحل عن طريق العقلية الراهنة التي يحتبس فيها حاليا زعماء كلا الطرفين. فالعنف لا يولد سوى العنف. ولن يتحقق السلام والأمن إلا من خلال المفاوضات التي ينبغي أن تبدأ في أسرع وقت ممكن.

وستجتمع المجموعة ''الرباعية'' على مستوى المبعوثين الخاصين غدا الجمعة في واشنطن العاصمة، وبعد أيام على أعلى مستوى ممكن على هامش قمة مجموعة الدول الثماني في كندا. وإن الاتحاد الأوروبي باعتباره عضوا في المجموعة ''الرباعية''، يعمل حاليا على عقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب فرصة ممكنة لايقتصر على الأطراف وحدها، وإنما

يشمل العناصر الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة على الجوانب السياسي والأمني والاقتصادي بجدول زمني محدد تحديدا جيدا، ويوفر منظورا سياسيا موثوقا وتسوية نهائية للصراع. وسيكون من الجوهري بوجه خاص استئناف المفاوضات السياسية فورا والتعاون في المسائل الأمنية، إلى جانب إعادة بناء الهياكل الأساسية للسلطة الفلسطينية، واستعادة حكمها. ومن الجوهري كذلك توفير الدعم الدولي للإعمار والإصلاح، وإنشاء آلية للتفاوض والمتابعة الدولية وإنشاء آلية لمراقبة ورصد الحالة على الأرض.

ونكرر تأكيد الرؤية المشتركة والهدف النهائي للمجتمع الدولي المتمثل في دولتين في المنطقة — فلسطين ديمقراطية وفعالة ومستقلة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ويعتبر الدليل السياسي التفصيلي واضحا ويستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبادئ مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة بين الطرفين، بالإضافة إلى مبادرة الجامعة العربية للسلام.

ونحن مقتنعون بأن من الجوهري التنفيذ التام والفوري لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) — وبوجه خاص، وقف فوري للعنف، وتقيد فعال بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية نهائيا من جميع المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. ونعرب عن أسفنا العميق لأن هذه القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة لا تزال تُتجاهل تماما أو تفسر تفسيرا انتقائيا أو تنفذ جزئيا.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد لهجة، كما فعل بالنسبة للأعمال الإجرامية التي ارتكبت في الماضي، الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل. فقد تواصلت الهجمات الانتحارية وأعمال القتل ضد المدنيين الإسرائيليين. وتعتبر هذه الأعمال بغيضة أخلاقيا وتتعارض مع القانون الدولي وتضر إلى حد بعيد بالتطلعات القومية للشعب الفلسطيني. وإننا نرحب بقيام الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية مرارا وتكرارا برفض وإدانة هذه الهجمات الإرهابية. وإننا نحث كليهما، بوصفهما الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، على بذل كل جهد ممكن لمنع وقوع هذه الأعمال وتعطيل جميع الشبكات الإرهابية واتخاذ المزيد من الإجراءات الصارمة ضد الإرهاب. ونؤكد ضرورة إحالة مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية إلى القضاء.

إن القوات الإسرائيلية تتحرك بحرية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، تهاجم المدن وتعتقل وتقتل المناضلين المشتبه فيهم. وتحاصر القوات العسكرية الإسرائيلية المدن الفلسطينية وتغلقها. وتُقَسم الضفة الغربية إلى مراكز سكانية عديدة منفصلة ومتقطعة. ويبدو أنه لا تمييز بين المنطقة ألف والمنطقة باء. وذلك أمر مرفوض تماما ويشكل انتهاكا صارخا لاتفاقات أوسلو والاتفاقات اللاحقة بين الطرفين. إن لإسرائيل حق مشروع في مكافحة الإرهاب، ولكن ليس على حساب القانون الدولي بفرض العقاب الجماعي على ٣,٥ ملايين فلسطيني، مسجونين في مدنهم وبلداتهم.

ويجب على إسرائيل الكف فورا عن هذه الأنشطة والسماح للسلطة الفلسطينية بالوفاء بالتزاماتها الأمنية وإيقاف التدهور السريع للاقتصاد الفلسطيني. وإننا ننظر بقلق بالغ إلى عمليات الإغلاق التي تمارسها السلطات الإسرائيلية — التي تنشئ مناطق منفصلة حول المدن الرئيسية في الضفة الغربية، قاطعة إياها بعضها عن بعض — وكذلك التدابير الأخرى الرامية إلى زيادة تشديد القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع. وندعو إسرائيل إلى التخلي عن هذه التدابير. وعلاوة على ذلك، يستمر التوسع في المستوطنات بلا هوادة، كما يستمر تدمير الأرض والممتلكات الفلسطينية الخاصة. ويواجه السكان الفلسطينيون الذين يعيشون في قطاع غزة حالة مماثلة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن كل المستوطنات غير شرعية وتمثل عقبة أمام السلام.

الضغط العسكري غير المحتمل على المجتمع الفلسطيني لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشاعر الإحباط، واليأس والكراهية بينما يفشل في تحقيق الأمن الطويل الأجل لإسرائيل. والقيود المفروضة كانت لها بالفعل آثار مدمرة على الأحوال المعيشية للفلسطينيين. واتخاذ تدابير إضافية سيزيد من تدهور الاقتصاد، بما يدمر القطاع الفلسطيني الخاص ويعوق بشكل خطير تنفيذ أي إصلاحات.

إن العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل منذ ٢٩ آذار/مارس ألحقت ضررا بالغا بعمل الإدارة الفلسطينية المدنية وأعاقته بشكل خطير. وأصيبت كذلك الأجهزة الفلسطينية الأمنية وهياكلها الأساسية بأضرار كبيرة، بما في ذلك موت الأفراد أو اعتقالهم. وهذا الشلل التام للأمن الفلسطيني في الضفة الغربية أحدث بيئة سياسية أكثر تفككا وغير قابلة للتوقع، مما يشكل مزيدا من المخاطر الأمنية على إسرائيل. والاتحاد الأوروبي يساوره القلق أيضا إزاء التقارير الواردة عن الأجهزة غير المنفجرة وأجهزة التفجير التي خلفتها الحملة العسكرية وإزاء المخاطر التي تشكلها على السكان المدنيين.

ثمة توافق آراء واسع على الحاجة الماسة إلى إعادة تنظيم قوات الأمن الفلسطينية بطريقة أكثر فعالية وتماسكا. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشات الجارية بشأن الإصلاحات السياسية والأمنية والمالية في السلطة الفلسطينية ويشجع تلك الإصلاحات.

ونرحب بالحكومة الفلسطينية الجديدة وإعلان الرئيس عرفات والمجلس التشريعي الفلسطيني عن إجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، ندعو إسرائيل إلى تهيئة بيئة مؤاتية للإصلاح، خاصة بتخفيف القيود على حركة الأشخاص والبضائع. إن إنهاء العنف والاحتلال العسكري من شأنه تهيئة مناخ أنسب لتنظيم وإجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة في الأراضي الفلسطينية. غير أننا نعتبر أي محاولة لجعل إصلاح المؤسسات الفلسطينية شرطا مسبقا لاستئناف المفاوضات، أمر سيؤدي إلى نتائج عكسية تماما وغير واقعي.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية المأساوية في الأراضي الفلسطينية التي زادها سوءا استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية حركة المنظمات الإنسانية. ولا تزال الوكالات والمنظمات الدولية تخضع لسلسلة من القيود على تحرك موظفيها ومركباتها وإمداداتها. ونلاحظ مع القلق الجهود الرامية إلى فرض قيود على حرية حركة الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين بواسطة نقاط التفتيش الأمنية. إننا نعتبر هذه الممارسات خرقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وأي جهد يبذل لمساعدة الفلسطينيين على التعمير والإصلاح أو على إجراء الانتخابات سيقتضي التعاون الكامل والملتزم من إسرائيل، خاصة بتوفير ضمانات بعدم الإضرار بنتائج جهود التعمير أو تدميرها مرة أخرى. وفي ذلك الصدد، يحتفظ الاتحاد الأوروبي بالحق في المطالبة بتعويضات في المحافل الملائمة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي عزمه على الحفاظ على السلطة الفلسطينية وتعزيزها ومساعدتها من خلال الجهود الرامية إلى إعادة بناء هياكلها الأساسية وقدرتها الأمنية والإدارية، مع دعم الإصلاحات وإنشاء المؤسسات الديمقراطية.

السيد بوبكر ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): قبل التطرق للموضوع الذي جمعنا هنا اليوم، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أشكر الممثل الدائم للسنغال على تهانئه الحارة، وعبارات ثنائه وأمنياته للنجاح الموجهة إلى معالي السيد فرانسوا فال، الذي رقي مؤخرا إلى منصب وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية غينيا. وأود أن أؤكد له أن هذه الرسالة الأخوية ستبلغ بالكامل وبدقة.

بعد فترة وجيزة من الهدوء التي أعطتنا قبسا من أمل، هبطت منطقة الشرق الأوسط، للأسف، مرة أخرى في دوامة العنف التي أصبحت مألوفة لدينا منذ زمن طويل.

وفي الأيام الأخيرة، شهدنا، من جهة، استئنافا لهجمات التفجيرات الانتحارية على الأهداف الإسرائيلية وشهدنا، من الجهة الأخرى، إعادة احتلال المدن الفلسطينية بالقوة. وهذه الظاهرة، المدفوعة بالرغبة المتبادلة في الانتقام، لا شك أنها دلالة على عودة ظهور شياطين الكراهية وسوء التفاهم القدامى.

وفي وجه هذا التصعيد، يجب على مجلس الأمن، حارس السلام، أن يتولى عاجلا مسؤولياته المشروعة حتى يمنع نشوب حرب فتاكة وحتى يمنع، أبعد من ذلك، زعزعة استقرار المنطقة.

هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه التشديد على الحاجة إلى أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر لما ينبغي له القيام به من عمل لحمل الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على ممارسة مزيد من ضبط النفس وجعلهما يفهمان، بصورة نهائية، أن السلام لا يمكن أن يضرب بجذوره في تربة الشك والغيظ.

وينبغي للطرفين، بدلا من التشبث بقوة بالمواقف المتصلبة والمتعنتة، أن ينظرا إلى علاقاتهما من وجهة نظر سياسية واسعة تجمع بين الرغبة في الأمن والحق في الوجود. ولذلك، فإنه فوق الحاجة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والنأي بأنفسنا عن الخطابة المألوفة، يتوقف الأمر علينا نحن لأن نستكشف معا وسائل توافقية جديدة أكثر جسارة لنقل الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني من العاصفة التي ظلت تغمرهما طوال عقود.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بجهود المجموعة الرباعية، وجهود مجموعة الدول الثماني وجهود الأطراف المؤثرة وذات النفوذ الأخرى من المجتمع الدولي، ونشجع تلك الجهود الرامية إلى إعادة الخصمين إلى الاعتدال وبالتالي تهيئة مناخ مؤات لاستئناف المفاوضات — الطريق الوحيد إلى تحقيق سلام عادل ودائم.

ونحن مقتنعون بأن تلك الجهود، بالإضافة إلى الدينامية الإقليمية التي ينبغي لجميع الأطراف بلا استثناء أن تشارك فيها، من شأنها تخفيف التوترات، وإيقاد شعلة الأمل وتهيئة مجال للتفاهم والوئام ينتفع منه الشرق الأوسط بأكمله.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بوسعي أن أتوخى الإيجاز لأسباب عدة ليس أقلها أهمية كون ممثل إسبانيا قد أدلى توا ببيان بالنيابة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي.

المملكة المتحدة، شأنها شأن كل من تكلم هنا اليوم، لا تزال تشعر بالقلق بشأن الحالة في المنطقة. ومن المحتم أن نكسر دائرة العنف. وعلى كل من الطرفين أن يسهم في بلوغ تلك الغاية. وكلا الطرفين يجب أن ينفذا قرارات مجلس الأمن الدولي الأخيرة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بوقف إطلاق النار والانسحاب واستئناف المفاوضات القائمة

على رؤية المجلس لحل قائم على وجود دولتين، الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

والتركيز الدولي ينبغي أن يكون الآن على تجديد العملية السياسية المؤدية إلى تسوية شاملة. ونحن نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي يغطي المسائل الأمنية والاقتصادية والسياسية بشكل متواز.

المملكة المتحدة تظل تواصل مشاركتها النشيطة. وفي الأيام الأخيرة، قابل رئيس الوزراء بلير الرئيس مبارك، ووزير دفاع الولايات المتحدة رمسفيلد، ورئيس الوزراء شارون، وتكلم مع الملك عبد الله. وسيجتمع السيد بلير برئيس الوزراء الحريري الأسبوع القادم.

إن على كلا الطرفين مسؤوليات. السلطة الفلسطينية يجب أن تفعل المزيد لمنع الاعتداءات الإرهابية. كما أن إصلاحات القطاعات الأمني والاقتصادي والإداري للسلطة الفلسطينية أساسية. ونحن نرحب بالتغيير الوزاري للسلطة الفلسطينية الذي أعلن يوم ١٠ حزيران/يونيه كبداية لهذه العملية. ونأمل أن يتمكن مجلس الوزراء الجديد من بدء أعماله بسرعة.

غير أن التقدم في الإصلاح والأمن لا يمكن إدامته دون إعطاء الفلسطينيين أملا حقيقيا في عملية سياسية مؤدية إلى تسوية تلبي تطلعاتهم المشروعة، سواء السياسية أو الاقتصادية. والتجزئة الإسرائيلية للضفة الغربية تغذي اليأس والفقر والتطرف، وتقوض بنية الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية. وتوسع الاستيطان، على سبيل المثال الإنشاءات الجديدة في جبل المكبر وتوسيع معالي أدوميم، يعزز حجة الذين يقولون إن الحكومة الإسرائيلية ليست ملتزمة بجدية بمبدأ الأرض مقابل السلام. ونحن نرحب بانسحاب إسرائيل أمس من رام الله، لكن تلك الغزوات تؤدي إلى نتائج عكسية ويجب أن تنتهي.

يسود توافق آراء واسع النطاق في المجلس بشأن شكل تسوية نهائية. وفي الوقت الحاضر تبذل جهود دبلوماسية عديدة، بما في ذلك اجتماع المجموعة الرباعية غدا في واشنطن، بغرض تحقيق تلك النتيجة. والأولوية القصوى يجب أن تكون الآن الحفاظ على وحدة المجلس حتى يمكنه القيام بدور فعال في المساعدة على تحقيق تسوية.

الرئيس: المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الكويت. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نراكم تترأسون أعمال المجلس هذا الشهر، خاصة وأنتم تمثلون البلد الشقيق سوريا التي تربطها ببلدي علاقات أخوية وثيقة. ونحن على ثقة بأن الجهود المميزة التي تبذلونها وأعضاء الوفد خلال فترة توليكم رئاسة المجلس ستكلل بالنجاح، وهو أمر متوقع نظرا لما عهدناه عنكم من خبرة وكفاءة عالية. كما لا يفوتني هنا أن أشيد بجهود سلفكم، مندوب سنغافورة، على إدارته الحكيمة والمميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

من المؤسف حقا ن تستمر الممارسات اللاإنسانية والانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني الدولي، التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، رغم الجهود الدولية التي تُبذل من أجل تثبيت عناصر الاستقرار وإنهاء الأزمة التي نقلت مسألة الصراع في الشرق الأوسط إلى منعطف خطير للغاية في ظل ظروف دولية دقيقة وصعبة.

إن الكويت تدين بشدة استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية، ولا سيما إعادة احتلال القوات الإسرائيلية في الأسبوع الماضي لبعض المدن الفلسطينية ومنها مدينة رام الله، وارتكاب أعمال عنف مروعة هناك وصلت لمقر القيادة الرسمية لرئيس السلطة الفلسطينية، فضلا عن عمليات ترويع السكان المدنيين والحصار الذي فرض عليهم من جراء هذه العمليات.

ولعل الأمر الخطير الذي يجب التصدي له الآن هو قيام الحكومة الإسرائيلية بإعادة تطبيق إجراءات وقوانين كانت تطبقها قبل عام ١٩٩٣ لعزل المناطق الفلسطينية وإخضاعها للإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي بذلك أعطت رسالة واضحة للمجتمع الدولي بأن إسرائيل أصبحت غير ملزمة بأي اتفاق سبق أن تم توقيعه مع السلطة الفلسطينية في إطار عملية السلام، بما في ذلك اتفاق أوسلو، وهو أمر يُعد مخيبا للآمال وتراجعا واضحا عن خيار السلام الذي تبنته الدول العربية والمجتمع الدولي بأسره.

ولعل ما جاء في المقال المنشور في صحيفة نيويورك تايمز منذ عدة أيام لرئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون بأنه لا انسحاب لحدود عام ١٩٦٧، ولا تسوية لوضعية مدينة القدس في الوقت الراهن، وأن الخيار الوحيد للتوصل إلى تسوية حاليا هو اتفاق مؤقت طويل الأجل يؤجل بحث قضايا التسوية النهائية، هو في الحقيقة موقف خطير ومدعاة لاستمرار العنف، ولن يؤدي إلا لمزيد من التدهور للأوضاع الأمنية وزيادة تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني الذي يعيش أوضاعا اقتصادية صعبة للغاية، وهو بحاجة أكثر من أي وقت مضى لدعم المجتمع الدولي لإعادة بناء ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية.

إن الكويت تجدد دعوتها لمجلس الأمن لتحمل مسؤولياته وإدانة هذا السلوك الإسرائيلي واتخاذ إجراءات عملية وسريعة تضمن تنفيذ قراراته التي اعتمدها خلال الفترة القليلة الماضية، وخاصة القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وكذلك العمل على ضمان احترام الحكومة الإسرائيلية لكافة الاتفاقات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية.

وفي ظل هذه الظروف، ترحب بلادي بكافة الجهود الدبلوماسية التي تبذل لإعادة بناء الثقة ووقف أعمال العنف. وإننا نشدد على أهمية الدور الذي يقوم به الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال، وندعو المجلس للنظر جديا فيما سبق وأن اقترحه الأمين العام لإرسال قوة دولية متعددة الجنسيات لحماية الشعب الفلسطيني والعمل على تخفيض حدة التوتر وتهيئة الأجواء الملائمة للعودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى.

وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الدول العربية، لا سيما جهود الأشقاء في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر الشقيقة، بالتنسيق مع الأطراف الدولية المؤثرة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الرباعية، من أجل إيجاد صيغة حل تلبي شواغل كافة الأطراف وتهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وأهمها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وهي الأسس المرجعية للعملية السلمية التي انطلقت من مدريد. وفي هذا الصدد، تدعم الكويت أيضا الجهود التي تبذل حاليا للتحضير لعقد مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط وبمشاركة كافة الأطراف المعنية.

في الختام، لا بد من التأكيد على أهمية أن يبقى مجلس الأمن منشغلا في متابعة هذه القضية، إلى أن يتم التوصل لحل نهائي يتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية وحتى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف. فذلك هو المدخل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق الأمن والاستقرار والسلام الذي ننشده جميعا. وبدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يمثل لب الصراع وعدم الاستقرار الذي تعيشه المنطقة حتى يومنا هذا، فإن من المستحيل أن تنعم دولة بالأمن ما دامت الدول المجاورة لها تفتقده.

الرئيس: أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هنيدا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن حكومة اليابان تشعر بقلق بالغ من جراء زيادة تفاقم الوضع في الميدان بسبب استمرار الانفجارات الانتحارية من المتطرفين الفلسطينيين وغزوات القوات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي ولا سيما لمقر الرئيس عرفات.

في هذه الظروف قامت وزيرة خارجية اليابان، السيدة يوريكو كاواغوشي، بزيارة إسرائيل والأراضي الفلسطينية يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه، وناشدت مرة أخرى زعماء الجانبين أن يوقفوا العنف. وأشارت وزيرة الخارجية أيضا إلى أهمية القيام، في آن معا، بمواصلة العمليات الثلاث المتمثلة في إعادة الأمن إلى نصابه؛ وإسداء المساندة للأغراض الإنسانية وإعادة البناء؛ واستئناف العملية السياسية وتعجيل خطاها. وأبلغتهم أنه ينبغي، كجزء من العملية السياسية، أن يعقد مؤتمر دولي في مرحلة قريبة، بقصد فتح الطريق المسدود، وأن الحكومة اليابانية، من جانبها، مستعدة للاضطلاع بدور للمساعدة على جعل المؤتمر مثمرا. وردا على ذلك نوه زعماء كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية بأهمية مشاركة حكومة اليابان.

من المهم، في سبيل دفع عجلة عملية السلام، نزع فتيل التوجس العميق بين الطرفين. ومن الجوهري، في هذا السبيل، أن يقدم المجتمع الدولي مساندة منه. وحكومة اليابان مستعدة لمساعدة الفلسطينيين، استجابة لإحراز تقدم في عملية السلام، بما في ذلك المساعدة على إصلاح السلطة الفلسطينية الجاري الآن. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة اليابانية مستعدة، بقصد بناء الثقة بين الطرفين، لتوفير مكان يمكن فيه لطائفة واسعة من الإسرائيليين والفلسطينيين أن يناقشوا طرائق التعايش السلمي ورؤية الدولة الفلسطينية القادمة.

إن الخبرة تدل، حتى اليوم، على أن الدور النشيط الذي تقوم به الولايات المتحدة إنما هو حافز جوهري على تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتحبذ حكومة اليابان وتؤيد جهود حكومة الولايات المتحدة من أجل السلام. بيد أن الشيء الأهم هو أن تمارس أطراف الصراع أقصى درجة من ضبط النفس، وأن تتخذ القرارات السياسية اللازمة. وإذ يحضرني ذلك، أود أن أختم بياني بأن أناشد مرة أخرى زعماء حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن يبذلوا كل جهد ممكن لاستئناف الحوار بينهما.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود، في مستهل كلمتي، أن أعرب لكم، سيدي، بالنيابة عن وفدي، عن ارتياحنا لتوليكم مقاليد رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر. وارتياحنا ذو شقين، إذ تمثلون بلدا تربطه بكوبا أواصر صداقة متينة.

إن عقد هذا الاجتماع كان أمرا له ما يبرره تماما. فعلى الرغم من الإدانة الدولية وما اعتمد من قرارات، فإن الدبابات الإسرائيلية قد أحاطت في هذا الأسبوع، مرة أخرى، بمرافق السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله. ومن سخرية القدر أن ذلك حدث بينما كان الرئيس بوش مجتمعا برئيس الوزراء شارون في واشنطن للمرة السادسة، وكانت النتيجة الوحيدة وغير المألوفة لذلك الاجتماع تكرار المطالبة بأن يتخذ زعيم السلطة الفلسطينية تدابير عملية. وقبل ذلك بفترة وجيزة كان بوش قد جعل العالم يقف مشدوها إذ وصف شارون، وسط فظائع جنين، بأنه رجل سلام. فمنذ زيارة شارون الاستفزازية للحرم الشريف، مات حوالي ٢ ٠٠٠ شخص، منهم ما يقرب من ١ ٥٠٠ من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء.

إن موقف حكومة إسرائيل الذي هو تحد سافر لمعايير القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، هو، إلى حد بعيد، نتيجة لموقف اللامبالاة الذي وقفه مجلس الأمن وهو يشهد الانتهاكات الصارخة لقراراته بالذات. ونحن نعلم جميعا لماذا يطبق مقياس مختلف في حالة إسرائيل. وهذا هو ما يحدث عندما يقوم عضو دائم بمجلس الأمن، ساعيا إلى خدمة مصالحه الوطنية، باستعمال تحكمي لسلطاته وامتيازاته. إن النفاق والكيل بمكيالين لا يزالان سائدين، يساعدهما امتياز حق النقض، الذي عفا عليه الزمن والمضاد للديمقراطية. إن الولايات المتحدة استعملت حق النقض حتى الآن في ٢٤ مناسبة لإيقاف مشاريع قرارات من المجلس بشأن قضية فلسطين. وهذه الهيئة لا تستطيع أن تقوم برد فعل، ولو رعديد، لقرار حكومة شارون رفض التعاون مع فريق التحري الذي كان من المزمع إرساله إلى جنين، مما شكل عدم امتثال للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

إن كوبا تشيد بموقف أعضاء المجلس الذين بذلوا جهودا صادقة في سبيل حمل المجلس على الارتفاع إلى مستوى الأحداث. وبالإضافة إلى ذلك نود أن نعترف بأهمية الزيارة التي قام بها فريق من وزراء حركة عدم الانحياز، رأسه وزير خارجية جنوب أفريقيا، للرئيس عرفات في مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله، فقد كانت الزيارة إسهاما فعالا.

إن السلام العادل والدائم لا يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط حتى يستطيع شعب فلسطين أن يمارس حقه المشروع في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وتعاد جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحتى تنسحب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية والجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. ولن يكون ثمة سلام دائم إلى أن تتوقف الاستفزازات الإسرائيلية في جنوب لبنان، ونكفل عودة الفلسطينيين لديارهم وتزال المستوطنات الإسرائيلية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠). لن يكون ثمة سلام عادل وفعلي إذا لم تقلع إسرائيل عن سياستها الاحتلالية وتمتثل للقرارات الكثيرة التي صدرت عن المجلس والجمعية العامة.

ينبغي أن ينظر المجلس نظرة جادة في اقتراح الأمين العام بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في الأراضي المحتلة. فمن غير المقبول، ببساطة، أن تبقى هذه الهيئة تشيح بوجهها وتدير ظهرها لآلام الشعب الفلسطيني، بمحاولتها حملنا على الاعتقاد بأن شيئا لا يمكن عمله أو باتخاذ قرارات ضعيفة تعوزها الشجاعة، لا تعني كثيرا، ثم لا يمتثل لها إلا بأقل من القليل الذي تعنيه.

مرة أخرى، تناشد كوبا مجلس الأمن أن يعمل بدون مزيد من الإبطاء، وأن يرتفع إلى مستوى المناسبة وأن يضطلع بمسؤولياته كما ينبغي له أن يفعل.

الرئيس: أشكر ممثل كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى بلدي.

السيد أغيلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يود وفد المكسيك، أيضا، أن يعرب عن عميق قلقه لا بسبب استمرار التردي الخطير في الوضع في الميدان فحسب، بل ولتقلص فرص التوصل إلى حل سلمي مبكر وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

وتود المكسيك أن تعرب لشعب إسرائيل عن شعورها بالقلق والأسى للضحايا الإسرائيليين الذين قتلوا أو رُوِّعوا في الهجمات المسلحة التي ارتكبت بلا رحمة خلال الأسابيع الأخيرة، بطريقة عنيفة على أيدي متطرفين انتحاريين فلسطينيين.

وتؤمن المكسيك بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني، وبمشروعية مطالبته بدولة وطنية فلسطينية ورفضه المبرر للاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي ينبغي أن تقام عليها هذه الدولة الفلسطينية، وفقا لقرارات مجلس الأمن. وهذا الاحتلال هو السبب الجذري للعنف الذي تشهده المنطقة.

ولكن وفدي لا يعتقد أن القضية الفلسطينية يمكن أن تنتصر بوسائل العنف، ناهيك عن الهجمات الانتحارية – غير المقبولة على الإطلاق. إن الهجمات الإرهابية الانتحارية التي وقعت مؤخرا في إسرائيل – وهي الهجمات التي روعتنا جميعا – إنما تدلل

على شيء لا بد للطرفين من الاعتراف بـه الآن وقبولـه: ذلـك أن الإرهـاب، مـن ناحيـة، والانتقـام العنيف والهجومي وغير المتناسب من ناحية أخرى، هما وجهان لنفس العملـة – عملة الظلم والكراهية.

ويظهر استمرار الهجمات الانتحاريـة أن الهجمـات الـتي تشـنها إسـرائيل علـى سبيل الانتقام – والتي تعتبرها إسرائيل ردا مشروعا على الأعمال الإرهابية – ليست فعالة وتجافي الحكمة وتتنافى مع المصالح الأمنية الإسرائيلية ذاتها. وإن لإسـرائيل كـل الحـق في أن تنعم بحدود آمنة، لكن لا بد لها أن تدرك أن استخدامها لهذه الوسائل لن يمكنـها مـن أن تنتصر في حربها ضد الإرهاب. إنها تضرم النار في بيتها ذاته.

إن مـا يحدث في فلسطين وإسرائيل مأساة، ولسوء الطالع، فإن أيا من جـهود المجتمع الدولي، أو قرارات مجلس الأمن، أو المسـاعي الدبلوماسـية الـتي بذلـت، لم تفلـح في إنهاء العنف أو إعادة عملية السلام إلى مسارها. ومع ذلك، فإن المكسـيك تؤكـد عزمـها على تكثيف مبادرات الوساطة سعيا للتوصـل إلى اتفـاق سياسـي مـن شـأنه أن يـؤدي إلى استئناف عملية السلام على أساس قراري مجلس الأمـن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والاتفاقات المنبثقة عن مدريد وأوسلو.

وفي هذا الصدد، ترى المكسيك أنه ينبغي القيـام بجـهود الوسـاطة مـن خـلال أنشطة ملموسة وواضحة لا تثير أي شكوك أو تردد. لذلك، يحث بلدي المجموعة الرباعية على القيام بدور أكثر نشاطا بغية نزع فتيل التوتر في الميدان وتهيئة الظروف المؤاتيـة الـتي يمكن أن تؤدي في المدى القصير إلى استئناف عملية سلام حقيقيـة وإقامـة دولـة فلسـطينية تعيش في سلام داخل حدود آمنة، جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

لقد قُطع شوط طويل جدا بالفعل، تخللته تضحيات وجهود جمة، وتمخض عن الكثير من المقترحات والاتفاقات المفيدة، التي ينبغي عدم التفريط فيها. فـهذا ليـس وقـت التراجع بطرح مقترحات قد تكون لها عواقب وخيمة وقد تحيي عدم الثقة والعنف.

ولا بد لمجلس الأمن ألاّ يكتفـي بالمطالبة بالامتثال لقراراته، بل عليه أيضـا، كمـا قـال ممثل موريشيوس، أن يـدرس جوهر الوضـع السـائد في الميـدان، ومـن المنظـور السياسـي أيضا، بغية ابتكار نُهُج للفعـل – وليس لـرد الفعل – للمسـاعدة في تهيئة مناخ مؤات بشكل أكبر للمفاوضات، ولعملية سلام عادل ودائم في نهاية المطاف. ولا بـد للمجلس أن يتـدارس هذه المقترحات وأن يتهيأ لاتخاذ مواقف تخدم هذه العملية في المدى الطويل.

وتشعر المكسيك بالقلق إزاء توجه الحكومة الإسرائيلية الحاليـة للانحـراف عـن المعايير القانونيـة للمجتمع الـدولي، والـتي مكنتنـا مـن أن نتكلـم عـن وجـود عمليـة سـلام في الشرق الأوسط تستند إلى اتفاقات والتزامات.

ومـن الناحيـة العمليـة، فـإن إسرائيـل تخلت بـالفعل عـن إطـار أوسـلو وابتعدت مسافة خطيرة عن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧). كما لا يبدو أن إسرائيل تقبـل عـرض السلام الـذي تضمنته خطة السلام السعودية. وهـي مـا فتئـت تقـوض السـلطة الفلسـطينية، وتمنعها من أن تكون طرفا للتفاوض معه بشكل فعال.

وعلى مدار الأشهر القليلة الماضية، عكفت إسرائيل بصورة منهجية على تدمير البنيـة الاقتصادية والمؤسسية للسلطة الفلسطينية في الأراضي الخاضعة لها، كمـا أنهـا تكثـف المستوطنات غير الشرعية، التي تعد، إلى جـانب الهجمـات الإرهابيـة، السبب المباشر للعنـف السائد، إن لم تكن هي السبب الجذري لذلك.

ويتشـاطر وفـدي القلق الـذي أعرب عنه الاتحاد الأوروبي هنا بعـد ظـهر اليـوم فيما يتعلق بالوضع البالغ الخطورة للسكان في الأراضي الفلسطينية، وبالأخص إزاء الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على السكان.

ولابـد مـن استكشـاف الاقتراح الـذي يدعـو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الشـرق الأوسط بشكل فعال. ومع ذلك، من الصعب في هـذه المرحلة أن نـرى كيـف يمكـن أن يؤتي هـذا الاقتـراح ثماره. فلكـي يكـون هنـاك عمليـة سـلام عادلـة، لا بـد لأطـراف الصـراع أن تتحلى بالإرادة السياسية للتوصـل إلى اتفـاق. إننـا لا نشـهد هـذه الإرادة. ويـرى وفـدي أنـه لا بد من تكثيف جهود الوسـاطة الدولية المشروعة لما فيـه صـالح الطرفين، والـتي يجـب أن تبـذل من خلال صيغة المجموعة الرباعيـة. ولـن تعـترف حكومـة المكسيك بأية خطة سلام بوصفـها خطة قابلة للتطبيق إذا كـانت مفروضـة مـن طـرف واحـد وتنتقـص مـن الإطـار السياسـي والقـانوني الـوارد في قـرارات مجلـس الأمـن، خاصـة القـرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

وتقترح المكسيك على أعضـاء اللجنـة الرباعية أن يقومـوا بـدور أنشـط. ونـود أن نقترح عليهم أيضا أن يحددوا معايير مقبولة للطرفين تفضي الى وقف أعمال العنـف وإنشـاء الدولة الفلسـطينية بسرعة ضمن إطار قرارات مجلس الأمن والاتفاقات ذات الصلـة. ويمكـن أن تفضي مثل هذه المعايير، الـتي تنتـج عـن الوسـاطة، إلى مؤتمـر دولي ويمكـن أن توفـر الأسـاس الـذي يتخـذ عليـه مجلـس الأمـن قـرارات عمليـة ومحـددة تتجـاوز مجـرد الاسـتجابات الآنيـة

المخصصة. وإننا مقتنعون بأنه يمكن لمجلس الأمن أن يؤيد بشكل حازم اقتراحا يسهم في كسر دائرة العنف وفي بناء سلام دائم.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، هي إحدى أكثر المشاكل تعقيدا وصعوبة في الحل على جدول أعمال مجلس الأمن. ولذلك، من المناسب والملائم الآن أن يعقد مجلس الأمن هذا النقاش المفتوح لتقييم الحالة المتدهورة على أرض الواقع وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة – لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) – وكذلك الجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذل حاليا للمساعدة في إعادة الطرفين إلى العملية السياسية. وهذه الحالة تتطلب اهتماما وانخراطا مستمرين ومستدامين من مجلس الأمن.

وتظل الحالة الراهنة مبعث قلق، حتى إذا لم تكن الأحداث تستحوذ على عناوين الصحف بشكل يومي. بل إن نقص الاهتمام من المجتمع الدولي هو مصدر قلق شديد. فينبغي ألا ينشأ إحساس بوجود حالة سوية وسط حالة غير سوية إلى أبعد حد. إن الشعب الفلسطيني يتعرض لإهانات يومية والفلسطينيون يتنقلون عبر حواجز الإغلاق ونقاط التفتيش، ويتعرضون عادة للإصابات الجارحة والقاتلة نتيجة للاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة. ولا يسعنا في الوقت ذاته إلا أن نتصور الفزع والرعب اللذين يتعرض لهما الشعب الإسرائيلي بينما تتواصل التفجيرات الانتحارية بلا هوادة. وتستنكر سنغافورة بأشد عبارات الاستنكار جميع أعمال الإرهاب واستهداف المدنيين. ونحن نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام الذي طلبه قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٠ عن الأحداث الأخيرة التي وقعت في جنين ومدن فلسطينية أخرى. فمن شأن إثبات الحقائق بشكل موضوعي أن يساعد الطرفين على التحرك إلى الأمام.

وترى سنغافورة أن أفضل سبيل لمعالجة الحالة هو من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن الحالية. وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن يوهن سلطة مجلس الأمن، بما في ذلك قدرته على كفالة الامتثال لقراراته الأخرى. ومع أن الإرادة السياسية والشجاعة اللازمة من الطرفين مطلوبتان في النهاية لفعل ذلك، من الواضح أيضا أن على مجلس الأمن والجهات الدولية المؤثرة الأخرى دورا في مساعدة الطرفين على تنفيذ القرارات.

ولقد برهنت على ذلك بدرجة كافية الجهود الدبلوماسية التي ساعدت على رفع القيود المفروضة على الرئيس ياسر عرفات بمقره في رام الله والحصار الذي فرضته قوات الدفاع الإسرائيلية على كنيسة المهد. وبالمثل، فإن المساعدة الدولية مطلوبة بشكل ملح لتعزيز وإصلاح السلطة الفلسطينية، لا سيما هياكلها الأمنية، بغية مساعدتها في التحرك ضد أعمال الإرهاب. ونحن نرحب بالجهود الحالية لإصلاح السلطة الفلسطينية، التي ينبغي أن تستمر بينما تُتخذ الخطوات لدفع عجلة العملية السياسية إلى الأمام.

وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتيجة إيجابية لاجتماع اللجنة الرباعية القادم في واشنطن العاصمة، المزمع عقده غدا، الجمعة، ١٤ حزيران/يونيه. ونأمل أن يعطي ذلك الاجتماع زخما للتحضيرات الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط. ولقد أصبحت اللجنة الرباعية من خلال جهود الأمين العام واقعا وأداة سياسية ذات أهمية حقيقية. ونأمل أن يستمر تعزيز اللجنة الرباعية، بوصفها محفلا لتوطيد آراء قطاع واسع ومؤثر من الجهات الدولية الفاعلة، وبوصفها أيضا حافزا لمبادرات السلام. وإننا نتعهد بدعمنا الكامل للدور الذي يؤديه الأمين العام ومبعوثوه، الذين مثلوا الأمم المتحدة وأصواتنا الجماعية باقتدار كبير في اللجنة الرباعية.

وينبغي أن يبنى المؤتمر الدولي على اتفاقات وتفاهمات السلام القائمة التي تم التوصل إليها بين الطرفين، بما في ذلك مفاوضات كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠ والمناقشات اللاحقة في طابا، وكذلك مبادرات السلام العربية. ومن المهم أن يبنى المؤتمر الدولي على إطار يعالج الأخطار الأمنية والسلمية والاقتصادية على نحو متواز. فلا يمكن معالجة احتياجات إسرائيل الأمنية وطموحات الشعب الفلسطيني السياسية في آن واحد إلا من خلال اعتماد مثل هذا الإطار الشامل.

وفي نهاية المطاف، يجدر تكرار القول إنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن العنف لا يمكنه أن يحل محل المفاوضات. ولن يتحقق تحسن حقيقي في الحالة إلا من خلال إعطاء الأمل لكل من الشعب الإسرائيلي والشعب الفلسطيني. والأحداث التي تقع على أرض الواقع تزيد الرأي العام تطرفا في كلا المجتمعين. وبينما يظل لدينا أمل في أن تتمكن مفاوضات سلام جديرة بالثقة من تغيير هذا الرأي العام إلا أنه كلما طالت الفترة التي يستغرقها ترسيخ العملية السياسية كلما أصبح الرأي العام المتطرف هذا أكثر رسوخا. لذلك هناك حاجة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى للانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة حل الأزمات. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من الإسهام في عكس مسار الأمور في الشرق الأوسط من خلال التكلم بصوت واحد، وهذه نقطة شدد عليها أيضا متكلمون سابقون.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهنئة وفدي إليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس عن شهر حزيران/يونيه. إننا مقتنعون بأنه بفضل مهارتكم الدبلوماسية ستسفر مداولاتنا عن نتيجة إيجابية. كذلك أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم ممثل سنغافورة الدائم، السيد كيشور محبوباني، على قيادته الممتازة في رئاسة أعمال المجلس الشهر الماضي.

مازالت إندونيسيا قلقة بشدة إزاء الحالة الراهنة على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد أصبحت عادة لدى إسرائيل خلال الأشهر القليلة الماضية أن تقوم وقت ما تشاء بمداهمة الأراضي المحتلة وارتكاب أعمال عدوانية ضدها. ويستحق اقتحام إسرائيل للمقر الفلسطيني وحصارها له استنكارا شديدا. وحقيقة أن إسرائيل تصر على هذه السياسة المقيتة مع إفلاتها من العقوبة هي انعكاس مؤسف لعجز المجلس عن التعامل مع ما يُعترف عالميا بأنها حالة لا تُحتمل. وتواصل إسرائيل السير على مسارها الخطير والمدمر هذا مستندة في ذلك إلى القوة العسكرية، ومتجاهلة تماما لآفاق تحقيق السلام. ومن ثم فقد آن الأوان لكي تنهي إسرائيل مغامرتها العسكرية وأن تدخل في مفاوضات توصلا إلى تسوية شاملة للصراع.

ويرى وفدي أن لتنفيذ القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) أهمية حاسمة في تحقيق السلام في المنطقة. ومن المهم على حد سواء تنفيذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي يتضمن دليلا تفصيليا لتحقيق رؤية دولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ولا يمكن وضع حد للقلاقل التي تعصف بالأراضي المحتلة إلا من خلال تحقيق هذا الهدف.

وأخيرا، يعتبر وفدي أن من الضروري التأكيد من جديد على مسؤولية المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بوجه خاص، عن اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي وحماية أرواح المدنيين الأبرياء. ولذلك، فإن وفدي يعتقد اعتقادا جازما بالحاجة الملحة إلى نشر قوة أمنية دولية لحماية المدنيين باعتبارها مسألة ملحة وإلى استعادة الأوضاع الطبيعية في الأراضي التي مزقتها الحرب.

الرئيس: أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن من دواعي سروري، سيدي، أن أراكم تترأسون مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، ممثل سنغافورة على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

لقد اتخذ مجلس الأمن منذ وقت ليس بالبعيد القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي يتوخى رؤية منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. كما أشار إلى القرارين الشهيرين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يؤكدان من جديد مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد اتخذ القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) في أعقاب الاقتراح الجريء الذي تقدم به الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية وإعلان بيروت الذي أكد التزام البلدان العربية بالسلام والمصالحة في الشرق الأوسط. وهي تشكل مجتمعة شكل التسوية السلمية في الشرق الأوسط – وتعتبر فرصة للرجوع عن شفا العنف والدمار والتوصل إلى مخرج من هذا المستنقع المأساوي.

والمطلوب هو تحديد الإطار الزمني لتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحقيق أهدافها. والمؤسف أن الرد الإسرائيلي، بدلا من أن يكون تنفيذا مخلصا لرؤية السلام هذه التي تحظى بالموافقة والتأييد، كان تصلبا ترافق مع مواصلة استعمال القوة والعنف. ومرة أخرى، تُسحق احتمالات السلام في الأرض المقدسة تحت صليل الدبابات الإسرائيلية.

وتدين باكستان التوغل العسكري الإسرائيلي الأخير في رام الله ومواصلة تطويق مقر الرئيس ياسر عرفات. فهذا التوغل، إلى جانب الغارات على طولكرم وبيت لحم وجنين، قد أسفر عن وقوع خسائر بين المدنيين وتدمير الممتلكات. وتشكل كل هذه الأعمال الإسرائيلية انتهاكات خطيرة لالتزامات إسرائيل ومسؤولياتها القانونية، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. كما تعتبر انتهاكا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

ويتمثل الهدف في الأرض المقدسة في التوصل إلى تسوية نهائية، لا فرض حل نهائي. وما من شك في أن الشعب الإسرائيلي يدرك الفرق. فالسلام لا يمكن أن يكون دائما إذا كان مفروضا من خلال فوهة المدفع. ولا يمكن تحقيق السلام الدائم عن طريق القضاء على محاورك أو تنصيب محاور من اختيارك. ولا يمكن تحقيق السلام إذا كان طرف وحيد هو الذي يملي ما يحدث.

وعندما تغلق سبل الحوار والتفاوض، فإن على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته بموجب الميثاق، لكي يكفل تنفيذ قراراته. ويجب على إسرائيل أن توقف عدوانها على الشعب الفلسطيني وحكومته الشرعية.

وقد وافق مجلس الأمن على طابع إطار السلام. وما تمس إليه الحاجة اليوم هو تحديد الأهداف المحددة التي يتعين تحقيقها لبلوغ الرؤية المتفق عليها في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والإطار الزمني لتنفيذها. ويجب على المجلس والمجتمع الدولي أن يعيرا اهتمامهما لهذه المهمة.

والعنف يولد العنف. وهو ليس الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر. وتتطلب الحالة المتدهورة الراهنة في فلسطين اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي . ويجب علينا أن نعمل، وأن نتصرف بكل تصميم، لمنع الحالة إلى الانزلاق إلى الفوضى – الفوضى التي يتعذر فيها على الطرفين أن يحققا آمالهما في السلام والأمن. وستظل احتمالات السلام في الشرق الأوسط قاتمة دون تحقيق وقف فوري لجميع أعمال العنف والاستفزاز والدمار. ولذلك، فإن على الذين يتحملون المسؤولية عن صون السلام، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتصرفوا. ويتعين على المجلس أن يتصرف الآن لبلوغ هذا الهدف وإنعاش الآمال في تحقيق سلام دائم في المنطقة.

الرئيس: أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

الممثل التالي في قائمتي ممثل العراق. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الدوري (العراق): أود أن أبدأ بالتقدم إليكم سيدي الرئيس، بالتهنئة المخلصة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني واثق من أنكم ستقومون بواجبكم على أكمل وجه وبأفضل الصور. كما يسرني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى سفير سنغافورة الموقر وأعضاء وفده على قيادتهم لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

منذ نكبة عام ١٩٤٨ والعراق يضع القضية الفلسطينية في أولويات سياسته الخارجية والداخلية. ذلك أن واجبه الوطني والقومي قد فرض عليه الدفاع عنها في جميع المحافل الدولية ومنها مجلس الأمن على وجه الخصوص باعتبارها قضية ليست طبيعية واعتيادية. إنها قضية استثنائية. قضية استعمار في القرن الحادي والعشرين ومن قبله القرن العشرين. قضية اغتصاب واحتلال لوطن وأرض وشعب. وبالتالي، فإن الدفاع عن هذه القضية هو بالإضافة إلى كونه دفاعا مقدسا ومشروعا فإنه يجد سندا في القانون الدولي باعتبارها قضية تحرر واستقلال وتقرير مصير. وعليه، فإن على هذا المجلس أن يولي هذا الموضوع المستمر والخطير اهتماما استثنائيا بهدف التوصل إلى حل عادل، لا من خلال عقد الجلسات العامة والاستماع إلى آراء الدول فقط، وهو أمر هام بلا شك، بل من خلال اتخاذ قرارات جريئة وعادلة ترتقي إلى جسامة الأحداث، ومن خلال متابعة تنفيذ تلك القرارات.

إننا نشير هنا أمام المجلس، مع الأسف، إلى وجود معاملة تمييزية ضد قضية فلسطين بالرغم من عدالتها. كما نرى من جانب المجلس مجانبة لإقرار حق شعب فلسطين في تقرير مصيره، مقارنة بقضايا أخرى من نفس الطبيعة عرضت وتعرض أمام المجلس وتجد لها حلولا بسرعة غير مسبوقة. وفي ذلك، في تقديرنا، انتهاك لمبادئ الميثاق، خاصة مبدأ المساواة، الذي يعمل المجلس بموجبه وتحت ظله.

نحن نعرف كما يعرف غيرنا لماذا تقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا الموقف غير المنصف. كما نعرف لماذا تتعامل بمعايير مزدوجة وهو أمر بات مفروغا منه ومعروفا للجميع. ومع ذلك، ومن باب الشعور بالمسؤولية التاريخية نريد أن نوضح ذلك للآخرين على سبيل التذكير فقط. فالصهيونية العالمية، ممثلة بالكيان الصهيوني، وبالتعاون المباشر والثابت والمعلن مع الولايات المتحدة الأمريكية، تمنع هذا المجلس من أن يقوم بواجبه، كما هو الأمر بالنسبة لأجهزة دولية أخرى، وتمنعه من اتخاذ الموقف العادل والمنصف إزاء أفظع مأساة عرفتها البشرية حتى يومنا هذا، وتمنعه من ممارسة اختصاصه كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.

إن فشل مجلس الأمن في معالجة قضية مثل قضية فلسطين يجعل الأمم المتحدة كلها أمام خطر فقدان ما تبقى لها من مصداقية، ويؤكد أنها أصبحت إحدى أدوات السياسة الأمريكية والصهيونية. وإذا ما حاولت هذه المنظمة تجاوز الخطوط الحمراء والخروج عن الخط الذي رسمته لها هذه القوى الشريرة منذ أكثر من عشرة أعوام، فإنها ستعرض نفسها لمخاطر كبيرة غير محسوبة النتائج ولا تحمد عقباها.

ولا أدري، واستميحكم عذرا، أيها الزملاء الأعزاء في المجلس، كيف يستطيع معظم أعضاء هذا المجلس أن يرتاح لهم بال وضمير وهم يرون أمام أعينهم على مدار الساعة، في الليل والنهار في الشارع والمسجد والكنيسة، هذه الأهوال، من قتل وتدمير وسجن وإرهاب واستباحة لحرمات شعب بكامله، وكل ذلك تحت إشراف مباشر من قبل الحكومة الصهيونية الشارونية، وبما يجسد تماما مفهوم إرهاب الدولة؟ كيف يقبل أعضاء مجلس الأمن بأن لا يتحركوا ويجتمعوا ويقرروا على أساس أن هناك مبادرة مزعومة واجتماع مرتقب للسادة لمناقشة فكرة دولة فلسطينية مستقبلية؟ والسادة تعرفونهم أنتم طبعا. كيف يقبل أعضاء مجلس الأمن بهذا على أساس أنه أمر واقع لا داعي للتشاور بشأنه، أو أنه أمر تم الاعتياد عليه بسبب استمراره منذ شهور طويلة.

إن حقيقة ما يجري أمام المجلس واضحة وضوح الشمس، وتستدعي من الجميع أن يقف ويقول بصوت عال بأن هذا الوضع لا يمكن ولا يجوز أن يستمر، ويجب أن يتوقف فورا، ولا يمكن أن نقبل من أعضاء المجلس أن يتصرفوا على أساس الأمر الواقع، بل يجب أن يتصرفوا على أساس من مسؤوليتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وخلاف ذلك، سيقع الجميع تحت طائلة المسؤولية الأخلاقية والتاريخية، طبعا بدون مسؤولية قانونية.

إن الشعب الفلسطيني وحكومته، تدعمهما جميع الدول العربية ومنها بلدي، العراق، إضافة إلى معظم الدول والشعوب الشريفة في العالم، تطالب كلها المجلس بأن يقف إلى جانب شعب يتعرض لجريمة إبادة جماعية ويطالب بحقه الشرعي في إقامة دولته المستقلة في فلسطين، وكذلك بحقه في الحياة والحماية من جور قوة إرهابية غاشمة مستعمرة. إننا نرى بأن من مسؤولية مجلس الأمن أن يمنع الباغي من أن يستمر في ظلمه وغيه، وألا يسمح له بأي شكل من الأشكال وبأن يستمر في إرهاب هذ الشعب وارتهانه، وأن يعمل على إعادة الحقوق إلى أصحابها، وخلاف ذلك، فإن السفينة التي نركبها جميعا في طريقها إلى الغرق.

ومع ذلك، أرجو، في الختام، أن أكون متفائلا، فإننا مطمئنون إلى أن حق فلسطين لن يضيع ما دام هناك شعب مستعد لأن يضحي من أجل شرفه وحريته وحياته واستقلاله، وما دام هناك شرفاء في هذا العالم يقفون إلى جانبه.

الرئيس: أشكر ممثل العراق على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): فرنسا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به سفير إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

الإسرائيليون والفلسطينيون الآن سجناء منطق خاطئ. فالدماء لا تزال تسفك كل يوم. وقرارا مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢)، و ١٤٠٣ (٢٠٠٢)، ما زالا لم يمتثل إليهما. ونحن نواجه حالة توقف كارثية تؤدي بالشعبين وبالمنطقة إلى الهاوية.

باسم مكافحة الإرهاب تنتهج إسرائيل منطقا عسكريا قمعيا قائما على الأمن لا يسمح بإمكانية استئناف الحوار، وإن نتائجه الإنسانية مأساوية بالنسبة للشعب الفلسطيني. والأعمال التي ترتكب ضد السلطة الفلسطينية والمدن الفلسطينية — وعلى وجه الخصوص الغزوات المتكررة على المنطقة (أ)، وإعادة احتلال رام الله، وواقع التجزئة المفروضة على الضفة الغربية، والقيود المفروضة على تحرك الناس والبضائع — أعمال تتناقض مع القانون وتؤدي إلى نتائج عكسية. إنها يجب أن تتوقف فورا. ونفس الشيء يمكن أن يقال بشأن الأنشطة الاستيطانية، وعلى وجه الخصوص في القدس، وبشأن تدمير البنى الإدارية والاقتصادية، والأراضي الزراعية وهدم المنازل. هذه الأعمال الأحادية لا تؤدي إلا إلى تفاقم يأس الناس، وإعاقة تنفيذ الإصلاحات التي يرغبها الجميع وإعاقة جهود الأمن التي تبذلها السلطة الفلسطينية. ولئن كانت مكافحة الإرهاب مشروعة تماما، فإنها يجب القيام بها في امتثال للقانون، وعلى وجه الخصوص، القانون الإنساني الدولي والتزامات إسرائيل الدولية. إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر المعاقبة الجماعية والإهانة اليومية لشعب بأسره.

وعلى الجانب الفلسطيني، تمارس بعض الجماعات والأفراد منطقا إرهابيا أعمى غير مقبول وغير مثمر. والمتطرفون يحتجزون الشعب كله رهينة. إن فرنسا أدانت بقوة الهجمات الأخيرة التي لا يمكن أن يبررها سبب من الأسباب. وهذه الاعتداءات أدانتها أيضا دون شروط السلطة الفلسطينية وياسر عرفات، رئيسها المنتخب. والزعماء الفلسطينيون وعدد من مواطنيهم يدركون الأثر المدمر لهذه الاعتدءات على القضية الوطنية المشروعة للفلسطينيين. وإلى جانب هذه الإدانات، يجب على السلطة الفلسطينية أن تستخدم كل الوسائل الموضوعة تحت تصرفها لمنع تلك الاعتداءات وإنهائها.

إن الإصلاحات التي أعلنتها السلطة الفلسطينية والتدابير المبدئية المتخذة خطوات في الاتجاه الصحيح. وفرنسا رحبت بنشر قانون السلطة القضائية، والقانون الأساسي، بالإضافة إلى تنصيب حكومة جديدة، والعملية المستمرة لترشيد وتحسين الوضع الأمني، وإعلان الانتخابات المحلية والتشريعية. وهذا الجهد يجب متابعته. ومن الأساسي أن يتمكن الفلسطينيون من إنشاء الهياكل السياسية والإدارية والقانونية والأمنية التي تشكل إطار دولتهم المقبلة. وهذه ستكون الضمان لقيام حكومة فعالة شفافة ديمقراطية تستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد جهود الإصلاح وإعادة البناء هذه، التي هي أيضا في صالح إسرائيل، التي ستكسب كل شيء بتيسيرها لها.

وعلى المجتمع الدولي الواجب الملح لمساعدة الطرفين على الخروج من دائرتهما المفرغة الراهنة. والحتميات الأمنية والإنسانية يجب الوفاء بها بسرعة. ومن الأساسي مقاومة إغراء الانغماس في الجبرية والزج بأنفسنا في ما هو أسوأ. واجتناب الأسوأ ليس مستحيلا، لكن الأمر سيتطلب شجاعة وإحساسا كبيرا بالمسؤولية من جانب الطرفين وزعمائهما والمجتمع الدولي.

لقد وصلنا إلى مفترق طرق حرج وحافل بالتناقضات. وعلى المستوى الدبلوماسي الدولي، لم نكن قط أكثر اقترابا من توافق الآراء بشأن الشكل المحدد لحل نهائي

للصراع ولسلام دائم؛ وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذه على أرض الواقع يبدو أقرب من أي وقت مضى.

فنحن متفقون على الأهداف. الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ يجب أن ينتهي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويجب علينا أن ننشئ دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قادرة على البقاء تعيش جنبا لجنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة معترف بها. وعن طريق التفاوض يجب أن نجد حلا عاجلا لكل المسائل المعلقة المتصلة بدولة فلسطين المقبلة، وعلى وجه الخصوص بمسألتي القدس واللاجئين. والعلاقات بين جميع بلدان المنطقة يجب أن تطبّع.

وقد حان الوقت لتحديد الخطة التي تقودنا من رؤية سلام شامل دائم عادل إلى تنفيذه. وتحقيقا لهذا الغرض، يمكن أن يكون المؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الأوسط، الذي اقترحه كولن باول والمجموعة الرباعية أداة مفيدة بشكل خاص. ولذلك يجب أن نعمل دون تأخير على تحديد أهدافه ومرجعياته وجدوله الزمني وشكله بطريقة محددة.

الأهداف، بالنسبة لفرنسا هي تلك التي وصفتُها توا. والمرجعيات يجب أن تُبنى على الأساس الذي أقيم عليه توافق الآراء الدولي: قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)؛ ومبادئ مؤتمر مدريد وعلى وجه التحديد مبدأ الأرض مقابل السلام؛ واتفاقات أوسلو؛ ومنجزات المفاوضات السابقة؛ واقتراح السلام السعودي الذي أيده مؤتمر القمة العربي في بيروت وأعاد تأكيده مؤتمر القمة الثلاثي في شرم الشيخ؛ والرؤية الأمريكية التي وضعها الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول.

والمشاركون يجب أن يمثلوا كل الأطراف، بما في ذلك سوريا ولبنان، وأيضا الدول العربية ذات العلاقة المباشرة: مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية والمغرب. ويجب أن يكون الجدول الزمني واقعيا، لكن من المهم أن نتحرك قدما بطريقة ملموسة. ومن الضروري فعلا استعادة آمال الفلسطينيين والإسرائيليين عن طريق عملية سياسية حقيقية.

إن مشكلات الأمن لا يمكن معالجتها منعزلة عن غيرها. فمحلها الدائم يستتبع حتما تدابير سياسية وإنسانية: يجب أن نبعث من جديد منظور قيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وأن نضع حدا للمأساة الإنسانية وللتدهور الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في الأراضي الفلسطينية.

والبيانات التي أدلى بها في الآونة الأخيرة وزير خارجية الولايات المتحدة مشجعة، وينبغي مساندتها. فجهود الولايات المتحدة جوهرية وحاسمة. وتنتظر فرنسا باهتمام الاقتراحات الجديدة التي أعلنت السلطات الأمريكية أنها ستقدم عما قريب. وتعول فرنسا على ''اللقاء الرباعي'' وعلى جميع أعضائه لإحراز تقدم سريع. ويجب على مجلس الأمن – الذي لا بد من تنفيذ قراراته – أن يقوم بإسهاماته ملتزما الخطوط نفسها.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد قامت القوات الإسرائيلية، في الآونة الأخيرة، بغزوات متكررة في الأراضي الفلسطينية وبعمليات عسكرية جسيمة أدت إلى خسائر ضخمة في الأرواح والممتلكات في صفوف شعب فلسطين. وقامت القوات الإسرائيلية أيضا بحصار متكرر لمقر الرئيس عرفات. مما هدد أمنه الشخصي تهديدا خطيرا. فأفعال الإسرائيليين تنتهك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن نعارض هذه الأفعال وندينها. ولقد وقعت حديثا سلسلة من أحداث التفجير الانتحاري، أسفرت عن إصابات كثيرة بين مدنيين أبرياء. ونحن نعرب أيضا عن إدانتنا لذلك.

إن التطورات الحديثة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قد بينت أنه لا يمكن التراخي – ولو لحظة واحدة – في جهود المجتمع الدولي لوقف تصاعد العنف. وتسوية المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية يجب ربطها بالتسوية الشاملة والدائمة لقضية الشرق الأوسط.

وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، يجب تنفيذها بجدية، خصوصا القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الصادر عن المجلس في آذار/مارس الماضي. ويقتضي الأمر التنويه بأن دولة فلسطين ينبغي إنشاؤها في تاريخ قريب. ويجب أن يسحب الجانب الإسرائيلي فورا جنوده من الأراضي الفلسطينية التي يحتلها. ويجب كفالة نفوذ الرئيس عرفات وأمنه الشخصي.

وفي هذه الأثناء، لا بد من التنويه بأن الهجمات الانتحارية العنيفة ضد المدنيين يجب وقفها. ويدل أيضا تطور الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أنه يصعب الآن فتح الطريق المسدود بمجرد الاعتماد على أطراف الصراع نفسه. فتخفيف حدة التوتر يقتضي اشتراك أطراف ثالثة ومساعدة فيها. وفي هذا الصدد ينبغي أن يضطلع مجلس الأمن بالمسؤوليات التي يلقيها الميثاق على عاتقه.

وسوف تواصل الصين العمل مع جميع الأطراف في المجتمع الدولي وتبذل جهودا لا تكل في سبيل التسوية السياسية لقضية الشرق الأوسط. وسيقوم نائب وزير خارجية الصين بزيارة فلسطين وإسرائيل في الأيام القادمة.

الرئيس: المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يا سيدي الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن القضية الفلسطينية، التي لا تزال محور اهتمام المجتمع الدولي.

إن قمع المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة مستمر بلا هوادة. وكان حصار مدينة رام الله الأخير في الضفة الغربية، الذي دام ثلاثة أيام، آخر مثال على استمرار حملة الكبح الدموي التي تواصلها الدولة المحتلة. وخلال الحصار فرض الجنود على السكان حظر التجول وحبسوهم في ديارهم. وحولوا بعض مناطق المدينة إلى أكوام من الأنقاض، وألحقوا مزيدا من الخسائر بمقر السيد عرفات الذي سبقت إصابته خلال الحصار الممتد خمسة أسابيع في آذار/مارس ونيسان/أبريل.

وانسحاب الدبابات والمصفحات الإسرائيلية ليس إيذانا بإنهاء العدوان على رام الله فهي تتخذ مراكز لها خارج المدينة وتستبقي المدينة محاصرة وتحت تهديد مستمر بتكرار الغزو. وكانت هذه أيضا هي حال معظم المدن والقرى الأخرى على امتداد الأراضي المحتلة.

وكان الاعتداء الإسرائيلي الأخير موقوتا بحيث يتزامن مع زيارة رئيس النظام الإسرائيلي لواشنطن. ومما هو أدعى لخيبة الأمل وللانزعاج المساندة التي كادت أن تكون بلا حدود التي حصل عليها للهجمات الإجرامية التي كرر جيش الاحتلال شنها على المناطق المدنية الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وهي هجمات تنتهك معايير ومبادئ القانون الدولي، بما فيها اتفاقية جنيف الرابعة. ولا شك أن مثل تلك المساندة تؤدي دورا هاما في زيادة جرأة المعتدي، مما يزيد من تعريض حياة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء للخطر ويطيح بآمال تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

والكبح الصارم المستمر بدأب لتحركات الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، هو من ضمن الأفعال الإجرامية الكثيرة ضد الشعب الفلسطيني. وبسبب هذا التصرف من الجنود الإسرائيليين، أصبح الكثير من المدن في الضفة الغربية وبلداتها أراضي محصورة معزولة تحيط بها القوات والدبابات. وجرى فعلا شطر قطاع غزة، الذي يبلغ عدد سكانه ١,٣ مليون نسمة، إلى نصفين — بل أحيانا إلى ثلاثة أجزاء — بنقاط تفتيش أقيمت لحماية المستوطنين اليهود في غزة البالغ عددهم زهاء ٧ ٠٠٠ نسمة. وهذه الممارسة الإجرامية مستعملة لامتهان طائفة كاملة من السكان ومعاقبتها جماعيا ويزيد ذلك باستمرار من اليأس الذي تشعر به الأراضي الفلسطينية ويغذي صراع الشرق الأوسط يوما بعد يوم.

ونحن نشاطر بقية العالم الاعتقاد بأن احتلال الإسرائيليين للأراضي العربية — سواء أكانت فلسطينية أم سورية أم لبنانية — هولت الأزمة وأس الصراع في الشرق الأوسط. ويؤسفنا أن مجلس الأمن لم يف بعد بمسؤوليته الناجمة عن الميثاق فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على الرغم من المناشدات الكثيرة جدا للمجلس على مر سنين طويلة.

ونأسف لعدم اتخاذ المجلس عملا حازما بموجب الفصل السابع من الميثاق لوقف امتهان إسرائيل المستمر لقرارات المجلس. فمن سوء الطالع جدا والمخيب كثيرا للآمال، أن الإسرائيليين سدوا الطريق في وجه إجراء تحقيق رسمي في الجرائم العسكرية التي ارتكبها جنودهم في معسكر اللاجئين في جنين وفي غيرها من أنحاء الضفة الغربية في نيسان/أبريل، وأن المجلس لم يستطع تنفيذ القرار الذي اتخذه في هذا الصدد. وإلى جانب ذلك، يشكل تقاعس المجلس عن دعم قراراته بشأن القضية الفلسطينية مثالا آخر على سياسة الكيل بمكيالين، مما يشل المجلس وينتقص من مصداقيته.

في غضون ذلك، نتطلع إلى تقرير الأمين العام عن جرائم الحرب المرتكبة في جنين، كما طلبت ذلك الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، ونأمل أن أولئك الذين حال نفوذهم دون أن يتخذ المجلس أي عمل حاسم فيما يتعلق بجنين، لن يُسمح لهم بإعاقة جهود الأمين العام لتقديم تقرير يتسم بالموضوعية والصراحة.

وفي ضوء ما حدث في الأراضي المحتلة مؤخرا، نعتقد أن على الأمم المتحدة أن تستخدم كل الوسائل الضرورية لإجبار إسرائيل على الامتثال لمطالب المجتمع الدولي. وعلى مجلس الأمن أن يتخذ من التدابير الناجعة ما يوقف العدوان الإسرائيلي تماما. وعلى هذا الأساس، فإن إنشاء قوة حماية دولية بموجب الفصل السابع من الميثاق، للانتشار في الأراضي المحتلة وحماية المدنيين من الفظائع التي ترتكبها القوات الإسرائيلية، أصبح الآن ضرورة أكثر من ذي قبل. ولا بد كذلك من تقديم من ارتكبوا جرائم الحرب ضد المدنيين في الأراضي المحتلة أو حرضوا عليها إلى العدالة.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود بداية أن أعرب عن تهانئي الخالصة برئاسة سوريا الشقيقة مجلس الأمن هذا الشهر. وإنني لعلى ثقة بأن ما تتمتعون به من خبرة واسعة وحنكة ستقود أعمال المجلس إلى ما نصبو إليه جميعا. ولا يفوتني أن أعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم السفير كيشور محبوباني وأعضاء وفده لرئاسته المتميزة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

شهد القرن الماضي تصفية كبيرة للاستعمار ساهمت الأمم المتحدة بقدر كبير في إنهائه في مناطق مختلفة من العالم، باستثناء استعمار بغيض يقوم على أيديولوجية عسكرية وسياسية ترى أن السلام لا يضمن لإسرائيل البقاء والهيمنة على جيرانها العرب والسيطرة على مقدرات الأمور في الشرق الأوسط.

وكثيرا ما يتردد أن القضية الفلسطينية قضية شائكة وكثيرة التعقيد، على الرغم من وضوحها. فهي قضية استعمار واستلاب لحقوق الشعب الفلسطيني واستيلاء على أراضيه وتوسع على أراضي العرب. وهي قضية مطالب عادلة للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وسعيه المشروع في الحصول على حقوقه مثل غيره من الشعوب التي تحررت من الاستعمار.

ولقد تابع العالم وما زال يتابع معاناة الشعب الفلسطيني وما تقوم به قوى الاحتلال عليه من ظلم وقهر وممارسات تنتهك القيم الدينية وتناقض المثل الإنسانية وتخالف الأعراف الدولية والمبادئ الأخلاقية، مما كاد أن يفقد الأمل والرجاء في الأمن والسلام والعدالة. وكان لا بد للحكمة أن تتصدر وللعقلانية أن تسود، فجاءت المبادرة السعودية للسلام، التي تستند على الشرعية الدولية وتؤكد الحقوق العربية وتدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار لجميع شعوب ودول المنطقة. وهي المبادرة التي لقيت ترحيبا دوليا غير مسبوق وتبنتها القمة العربية التي انعقدت في لبنان وأقرتها جميع الدول العربية.

وفي الوقت الذي يواصل فيه القادة العرب تحركهم واتصالاتهم وفقا لمبادرة السلام العربية تواصل إسرائيل ممارسة سياستها التخريبية المتعمدة في الأراضي الفلسطينية ومواصلة نهجها التعسفي وغير الإنساني وارتكاب جرائم حرب مما تقاضي عليه الاتفاقات والمعاهدات الدولية. وتقوم إسرائيل بإعادة احتلال أجزاء من الأراضي الفلسطينية وفرض حصار عسكري. ولا تنسحب من منطقة ما إلا لتقتحم منطقة أخرى، لتثير الرعب والهلع في قلوب السكان الآمنين المحرومين من أبسط الحقوق الإنسانية ولتزيد من معاناة الشعب الفلسطيني وآلامه.

منذ أيام أكد رئيس وزراء إسرائيل في مقالته التي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز ما سبق أن ذكرناه من أنه لا يملك خطة سلام وإن كانت لديه خطط ترفض قيام كيان فلسطيني مستقل على جزء من أراضي فلسطين التاريخية والعمل باستمرار على خنق روح الصمود الفلسطيني وإخماد جذوة المقاومة الفلسطينية وتحطيم كل ما بنته السلطة الفلسطينية من هياكل أولية للدولة الفلسطينية. كل ذلك لمنع نشوء مقومات مجتمع فلسطيني مستقل سياسيا واقتصاديا والسعي لفرض التهجير القسري على أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين تنفيذا لمخطط "الترانسفير" وتكبيل من يبقى من الفلسطينيين في مجموعات مطوعة تقطن في معازل محاصرة بالمستوطنات والقواعد العسكرية متقطعة الأوصال ومقيدة بالقوانين العرقية والفصل العنصري.

إن مقالة رئيس وزراء إسرائيل، التي ابتدع فيها تفسيرا غريبا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) تعكس الرفض القاطع من جانب الحكومة الإسرائيلية الحالية لحل نهائي، لأن ذلك سيضع حدا لطموحاتها التوسعية.

إن تمادي إسرائيل في غيِّها وعدوانها وازدرائها للشرعية الدولية إنما هو نتيجة عدم إبداء الأمم المتحدة الحرص على تنفيذ القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة، وعلى رأسها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والقرارات الأخيرة ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢). إن تراخي الأمم المتحدة وتغاضي المجتمع الدولي عن رفض إسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية هو من أسباب المآسي وحالة عدم الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط.

لقد اتخذ العرب قرارا استراتيجيا بالمواجهة السلمية وحل مشكلة الشرق الأوسط بالمفاوضات والتوصل إلى حل سياسي عادل وشامل ودائم. وإننا إذ نعرب عن تقديرنا للمساعي الحميدة التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمين العام، فإننا نتطلع إلى أن تسفر هذه المساهمات الخيِّرة إلى وضع حد للمأساة الإنسانية الفلسطينية، وإلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم عن جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، كي ينتهي العنف ويعود الأمن ويتبدد الخوف ويعم السلام ويتوقف الدمار والخراب وينتشر الاستقرار والازدهار.

الرئيس: أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، باسم وفدي وبالأصالة عن نفسي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. نتمنى لكم كل النجاح في أداء مسؤولياتكم الهامة.

إن تركيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأكون موجزا، حيث أفضل أن القي الضوء على بضع نقاط فقط تناولها بالفعل بيان الاتحاد الأوروبي.

ظلت تركيا واضحة في إدانتها لجميع أشكال الإرهاب وثابتة في اعتقادها بأنه لا يمكن تفسير الإرهاب، ناهيك عن إدراكه، بوصفه أداة فعالة في السعي إلى تحقيق أهداف سياسية. وبالرغم من أننا نلاحظ انخفاضا في عدد التفجيرات الانتحارية إلا أننا نضم صوتنا مرة أخرى إلى أصوات الذين يدينون بقوة الموجة الأخيرة من الهجمات الإرهابية في إسرائيل. فلا يمكن للعنف والإرهاب أن يحققا ولن يحققا نتائج. التسوية التي يتم التفاوض عليها بشأن هذا الصراع والتي تفضي أيضا إلى إقامة دولة ديمقراطية وقابلة للحياة ومستقلة لفلسطين، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها من كلا الطرفين ومأمونة، هي وحدها التي تستطيع أن تحقق السلم والأمن للمنطقة. وعلى نحو مماثل، فإن التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لقراري مجلس الأمن ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) هو مطلب أساسي للدخول في عملية تفاوضية جادة تسعى إلى تحقيق نتائج.

وتوخيا للدقة، ينبغي أن يفهم الطرفان — وينبغي أن يقنعا المجتمع الدولي بأنهما يدركان — أن ما من بديل لعملية التفاوض السلمية لحل صراع الشرق الأوسط كاملا عن طريق التوصل الى حل عادل ودائم وشامل. فالقسر والإرهاب — وليس بين هذين التوأمين الغادرين ما هو قادر على تحقيق النتائج المرجوة. وأنا هنا أشير إلى النتائج التي تخدم المصالح الطويلة الأجل والحقيقية للطرفين والتي تعكس طموحات الأجيال الحالية والقادمة، هذا إذا كانت تعرف كيف تتدخل أو كانت قادرة على فعل ذلك فيما تتوالى أحداث الحاضر.

لذلك نطالب الأطراف المهتمة بأن تشرع مرة أخرى في مفاوضات جادة، تشكل إطارها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، إلى جانب مبادئ مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة التي تم التوصل إليها بين الطرفين. وإننا ندعم تماما جهود "اللجنة الرباعية" والمبادرات الرامية إلى مساعدة الطرفين على تحقيق هدفهما النبيل الخاص بتحقيق تسوية سلمية يتم التفاوض عليها. وفي ذلك السياق، نرحب بتشكيل مجلس وزراء فلسطيني جديد ونأمل أن يكون ذلك بشيرا بقرب حدوث الإصلاح. والشفافية ومبادئ الحكم السليم التي يعزز بعضها بعضا على نحو متبادل ينبغي أن توجها جهود الإصلاح.

واليوم، بعد أشهر من الأحداث المفجعة، لدينا ما يدعو إلى الأمل في أن معالجة الحالة في الشرق الأوسط بأسلوب جدي وبناء سوف تفضي إلى إحياء السلام وإلى عملية سياسية حقيقية. وتركيا على استعداد دائم لمواصلة أداء دورها الساعي إلى تحقيق هذا الهدف. وإننا نؤمن إيمانا قويا بأن مدينة اسطنبول، ما إن تصبح الظروف مؤاتية، ستكون مكانا يشعر فيه كل طرف مهتم بأنه في داره وأن يعمل بارتياح لتحقيق مستقبل السلام والاستقرار اللذين طال انتظارهما في المنطقة.

الرئيس: أشكر ممثل تركيا على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): لقد قلنا في مناسبات سابقة إن لا شواغل إسرائيل الأمنية ولا طموحات الفلسطينيين السياسية يمكن تحقيقها من خلال العنف. فالعملية العسكرية التي شنتها إسرائيل، وأعادت فيها احتلال الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، لم تتمكن من وقف الهجمات الإرهابية في الأراضي الإسرائيلية. علاوة على ذلك، أسهمت هذه الهجمات التي تسببت في ردة الفعل الإسرائيلية العنيفة، في تآكل السلطة الفلسطينية التي هي الأساس المؤسسي لدولة فلسطينية مقبلة.

وأود أن أقول بوضوح تام إن كولومبيا ترفض الهجمات الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون في الأراضي الإسرائيلية، والتي تتسبب في قتل وإصابة العديدين من السكان المدنيين. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تعاطفنا مع أسر ضحايا هذه الاعتداءات. ونرفض في الوقت نفسه استخدام إسرائيل المفرط للقوة وإعادة احتلالها للأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. إن أعمال إسرائيل هذه تسبب الدمار والموت في صفوف الشعب الفلسطيني، الذي نعرب له أيضا عن تعاطفنا معه في أوقات المعاناة هذه. وأود أن أكرر نداءنا إلى جميع الأطراف ألا يغيب عن أذهانها أمن السكان المدنيين وكذلك ضرورة احترام قواعد القانون الإنساني الدولي.

لقد طالب القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢) كلا الطرفين بالتنفيذ الفوري لوقف حقيقي لإطلاق النار. وللأسف، لم يتم الامتثال لذلك. كما طالب القرار بانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، بما فيها رام الله. وللأسف، لا تزال القوات الإسرائيلية تقوم بمداهمات يومية تقريبا لمختلف المدن الفلسطينية وتفرض نظاما للتحكم

يؤدي عمليا إلى عزل المدن الفلسطينية. ولا تزال رام الله ترزح تحت الاحتلال المستمر، وتعرّض مقر الرئيس عرفات إلى الهجوم مرة أخرى ولا يزال تحت الحصار.

وتعتبر كل هذه الأعمال سببا للإهانة في صفوف شعب فلسطين. وهي توفر الحجة لأنصار العنف وتحرضهم على مواصلة أعمالهم. كما يتضح أنه لم يتم الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

وتم تصميم الجهود التي بذلها مجلس الأمن والعناصر الفاعلة الأخرى من أجل وقف العنف والإرهاب من جهة، والبدء بتهيئة الظروف اللازمة لعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات من جهة أخرى. ولا يزال وفدي عاجزا عن فهم سبب عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية مع فريق تقصي الحقائق الذي طلبه القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، ونحن في هذا الصدد ننتظر باهتمام تقرير الأمين العام عن الأحداث في جنين، عملا بمطلب الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وقد تمكن مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة من تحقيق توافق هام في الآراء بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ولم يكن من السهل التوصل إلى ذلك التوافق. وعملنا بكل نشاط كدولة من الدول غير الأعضاء في المجلس من أجل تحقيقه. بيد أن عدم الامتثال لقرارات المجلس يقوض سلطته ومصداقيته.

وسيعقد يوم الجمعة القادم اجتماع في واشنطن لأعضاء مجموعة ''الأربعة''. ولا نزال نؤيد عمل المجموعة وما تبذله من جهود دبلوماسية من أجل السعي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم، ونأمل في أن يصبح المؤتمر الدولي حقيقة في المستقبل القريب.

ومن الضروري العمل في آن معا في ثلاثة مجالات ألا وهي: الأمن، والأنشطة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي، والعملية السياسية. ولا يمكن لأي حل جزئي لأحد هذه الجوانب بدون أن يراعي الجانبين الآخرين أن يؤدي إلى حل دائم.

ونود أيضا أن نعلن مرة أخرى أن اقتراح السلام الصادر عن مؤتمر القمة العربي يمثل فرصة ينبغي إيلاؤها ما تستحقه من نظر، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لا تزال الحالة في الشرق الأوسط ولا سيما في فلسطين — وهي سبب اجتماعنا هنا مرة أخرى — خطيرة ومأساوية وما فتئت تشكل تحديا لنا. ويتشاطر وفدي القلق الذي أعرب عنه جميع من تكلم قبلي.

لقد استؤنفت الهجمات الانتحارية بالقنابل بعد توقف قصير. ونادرا ما يمضي يوم دون وقوع هجوم آخر هنا أو هناك. ومن جهة أخرى، فإن عمليات حفظ النظام التي تقوم بها إسرائيل أصبحت منتظمة بصورة متزايدة. ونحن نأسف للوفيات التي تحدث في كلا الجانبين؛ وهذا النوع من الرتابة غير مقبول بالنسبة للضمير الإنساني.

أما الإنجازات الهشة التي تحققت في عملية السلام فقد تم تقويضها إلى حد خطير. وجرى تدمير الهياكل الأساسية للسلطة الفلسطينية التي شيدت بجهود جبارة إلى ما يشبه العدم، بسبب اختفاء المسؤولين أو اعتقالهم.

ولقد شُلّت قدرات رئيس السلطة من جانب الطرف الذي سلبه قدرته على العمل. وألحقت أضرار بالهياكل الأساسية الاجتماعية — الاقتصادية أو تم تدميرها. وأصبح الشعب الفلسطيني مغلوبا على أمره. ويشعر الشعب الإسرائيلي بقلق عميق، وتلقي الهجمات بظلها الثقيل على وجوده اليومي.

لكن أين ذهبت كل مبادرات السلام؟ وماذا حدث لجميع قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى حل الأزمة؟ اقتُرحت خطط رسمية للسلام، كما اقتُرحت أفكار جديدة، ولو لم تكن في شكل خطة. لكن ما هي فرصتها للنجاح؟

أولا، هناك خطة الأمير عبد الله؛ ويعلم المجلس أن الخطة تستند إلى صيغة الأرض مقابل السلام. وقد أقرها مؤتمر قمة بيروت في آذار/مارس، واقترحت الخطة أن تنسحب إسرائيل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وأن تستعيد سورية مرتفعات الجولان؛ وأن تقام دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي مقابل ذلك، تقيم دول الجامعة العربية الـ ٢٢ علاقات دبلوماسية وتجارية كاملة مع إسرائيل، وهي تكفل أمنها. فهل أنا بحاجة إلى تذكير المجلس بأن مبدأ الأرض مقابل السلام منصوص عليه في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؟

ثم هناك خطة مبارك. وتقترح الخطة الإعلان عن قيام دولة فلسطينية، ولو من الناحية النظرية، في العام القادم. ويمكن بعد ذلك مناقشة مسائل محددة من قبيل المسائل المتعلقة بالحدود واللاجئين ومركز القدس. ويعتقد صاحب الخطة الموقر بأن هذا الخيار سينعش آمال الفلسطينيين ويطمئن إسرائيل.

وأخيرا، فيما يتعلق بموقف الجهات الراعية لعملية السلام، أحطنا علما مع الاهتمام بالطريق الذي تحاول الولايات المتحدة استكشافه، ولا سيما من خلال بعثة تينيت، وبعثة ويليام بيرنز، والمشاركة الشخصية لوزير الخارجية كولن باول والرئيس بوش. وقد منحتنا الجهود التي تبذلها مجموعة ''الأربعة'' قدرا كبيرا من الأمل، وهي تستحق

تأييدنا التام. ولا بد من أن تستمر. ولا بد لكي ينجح المؤتمر الدولي المقترح من أن يعد له بطريقة متأنية جدا وذات رؤية واضحة.

ونعتقد بأن جميع هذه المبادرات التي تستحق الثناء ينبغي أن تساعدنا على تحقيق اعتراف حقيقي متبادل — الاعتراف الفعال بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، والاعتراف الفعال بحق شعب إسرائيل في العيش في دولة ذات حدود آمنة ومعترف بها.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أناشد المجتمع الدولي التوصل إلى حل عادل ودائم من أجل وضع حد لهذا الصراع. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته ويعمد إلى تعزيز المبادرات الجارية، مما يساعد على استعادة الثقة بين الطرفين وتعزيز احتمالات السلام. وسيكون لذلك فائدة تتمثل في إتاحة الفرصة لنا للعمل، مما يكذب رأي البعض بأن المجلس يدع الأحداث تتصرف فيه.

وأعتقد أن بإمكاننا أن نسمح لأنفسنا بأن نأمل أنه إذا وافق الطرفان على إجراء مفاوضات مشتركة، وإذا تم وضع حد للعنف، فإن الطريق أمام وجهة النظر السياسية الواسعة التي تكلم عنها ممثل جمهورية غينيا سابقا ستكون مفتوحة.

إن الضمير العالمي متعب من هذه الإحصاءات المروعة. وهو يرغب في أن يزدهر السلام كما تزدهر أغصان الزيتون.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الجمهورية العربية السورية.

نجتمع اليوم كي نتداول مرة أخرى بشأن التطورات والأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. ويأتي اجتماعنا هذا في إطار ممارسة مجلس الأمن لدوره في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ولقد أوضح عدد كبير من ممثلي الدول الذين تحدثوا قبلي أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ازدادت سوءا نتيجة لاستهتار إسرائيل بمسؤولياتها كعضو في هذه المنظمة الدولية وتحديها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد اعتمد مجلس الأمن ٢٨ قرارا منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن لمعالجة المأساة التي لحقت بالشعب الفلسطيني نتيجة لقمعه واضطهاده وطرده من أراضيه، ولم تنفذ إسرائيل أيا منها. ونشير في هذا الصدد إلى القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن خلال الشهرين الأخيرين، وهي القرارات ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) و ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، التي صدرت بإجماع أعضاء المجلس ودعمهم الكامل لها، ولم تلق من إسرائيل إلا نفس المصير الذي لقيته القرارات السابقة. وفي هذا المجال، أعادت قوات الاحتلال الإسرائيلية، عدة مرات خلال الأسابيع الماضية، ممارساتها في اغتيال وقتل المدنيين الأبرياء الفلسطينيين، واحتلال مدنهم وقراهم وتفجير العديد من منازلهم، وإزالة البنية التحتية لمؤسساتهم، وفرضها حصارا عسكريا خانقا على تحركاتهم بين منازلهم وقراهم ومدنهم. وتستخدم إسرائيل في اعتداءاتها المستمرة على الشعب الفلسطيني كل ما تحتويه ترسانتها العسكرية من أسلحة فتاكة.

ولم تكتف حكومة إسرائيل بما ارتكبته من دمار واسع وجرائم ضد الإنسانية في مخيم جنين للاجئين، وفي مدن نابلس ورام الله، وقرى فلسطينية أخرى، متجاهلة صرخات ومناشدات شعوب العالم قاطبة، بما فيه الأمم المتحدة. فحسب معلومات من جهات موثوقة، هناك ما يزيد على ٧٥ في المائة من الفلسطينيين يعيشون الآن تحت خط الفقر نتيجة للممارسات الإسرائيلية القمعية. وإذا ما واصلت إسرائيل هذه الأعمال ومحاصرتها للشعب الفلسطيني، فإن هذا الرقم سيرتفع خلال أيام قليلة إلى أن يصل إلى حوالي ٨٠ في المائة أو أكثر. وهذا يهدد بكارثة إنسانية حقيقية تستوجب العمل على وقفها فورا. ورغم كل هذه الحقائق تقوم حكومة إسرائيل بتوزيع التهم والمسؤولية على حكومة أو حكومات أخرى، بذريعة صدور تصريح إعلامي هنا أو هناك من أحد اللاجئين الفلسطينيين المطرودين والمجتثين من أرضهم عندما يقوم بعض اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من مخيم جنين للدفاع عن حقوقهم مفضلين الموت على حياة الذل والمعاناة التي تركها لهم جنود الاحتلال الإسرائيليون. ومن المؤسف جدا أن تجد هذه الإدعاءات الإسرائيلية آذانا تصغي لها وتصدقها بعض الجهات.

إن استمرار وجود اللاجئين الفلسطينيين خارج أراضيهم المحتلة، في سورية وغيرها من الدول، تقع مسؤوليته أولا وآخرا على إسرائيل التي هجّرتهم قسرا من أراضيهم ليحل مكانهم مهاجرون يهود من شتى بقاع العالم. وما زالت إسرائيل تحرمهم من أبسط الحقوق الإنسانية، وهو حق العودة. بل إنها لا تقف عند حرمان الفلسطينيين من هذا الحق، فهي تريد أيضا إسكات صوتهم وإدانة كل من يؤويهم ويساعدهم على البقاء، رغم ظروفهم المأساوية التي يعانون منها.

لقد اتضح للمجتمع الدولي أن السبب الرئيسي لكل ما يشهده الشرق الأوسط من كوارث ومآس، كما استمعنا اليوم، يعود إلى استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين ولبنان وسورية، وأن إسرائيل، منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١، ظلت تتلاعب بعملية السلام وبمرجعيتها وبقواعدها، وحاولت طيلة هذه الفترة التنصل من استحقاقات السلام بالحديث عن السلام في الوقت الذي مارست فيه عمليا كل ما يتناقض مع السلام والأهداف والمبادئ التي حددها المجتمع الدولي لتحقيق هذا السلام، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض

مقابل السلام. ومن لا يزال لديه شك في حقيقة نوايا الحكومة الإسرائيلية، يمكنه فقط العودة إلى ما ورد منذ بضعة أيام في مقال رئيس الوزراء الإسرائيلي — الذي أشير إليه اليوم في عدة مداخلات– في صحيفة ''نيويورك تايمز''، والذي وجه الإساءة فيه عمليا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره من خلال تشويهه لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بصورة تدعو إلى الاستنكار. فقد ذكر شارون أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط عام ١٩٦٧ غير الحصينة. وهذا مخالف لمبدأ الأرض مقابل السلام وللقرار ٢٤٢ (١٩٦٧). وذكر أنها لن تعيد تقسيم القدس أو تتنازل عنها. وهذا أيضا مخالف لذات القرار. فأي سلام يمكن أن تقولوا لي يريده شارون؟

لقد أمطرنا ممثل إسرائيل صباح هذا اليوم بوابل من الأكاذيب وعبارات التضليل عندما أشار إلى سورية وتناول رئاستها لهذا المجلس، وتطرق إلى ادعاءات أخرى سمعتموها مرات كثيرة في هذا المجلس وخارجه. وفي الوقت الذي تترفع فيه الرئاسة عن الانزلاق إلى هذا المستوى الهابط من الدبلوماسية، فإننا نؤكد أمام هذا المجلس الموقر أن سورية، التي صوتت الأغلبية العظمى من دول الأمم المتحدة لعضويتها في مجلس الأمن، تعتز بثقة العالم بها وبالمصداقية التي أعطتها، وتؤكد سورية أنها عملت وستعمل مستقبلا وفقا لهذه الثقة الغالية. وبصورة مختصرة نقول إن الحملة الإسرائيلية المعلنة ضد سورية، وضد عضويتها في مجلس الأمن منذ أن رشحت نفسها لا تزال مستمرة منذ سنوات طويلة، وقد تصاعدت في الفترة الأخيرة لأنها تأتي في إطار محاولة مقصودة للتغطية على جرائم التدمير والإرهاب التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ونضاله من أجل التحرر والاستقلال. ويحق للجميع أن يتحدثوا عن الإرهاب إلا إسرائيل وحكومة إسرائيل، لأن الإرهاب يجري في الدورة الدموية لحكومات إسرائيل ومسؤوليها. أما نحن، فكل ما نريده هو زوال الاحتلال عن أرضنا العربية، هذا الحق الذي كفله الميثاق وضمنته قرارات الأمم المتحدة.

لقد أوضحت سورية التي اتخذت من السلام خيارا استراتيجيا لها أن السلام الذي تطالب به هو السلام القائم على العدل وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وأن السلام لا يمكن أن يتعايش مع الاحتلال وهذا استمعنا كلنا إليه اليوم. وقد طرح القادة العرب في قمتهم التي انعقدت مؤخرا في بيروت مبادرة لتحقيق السلام العادل والشامل، وجدت تأييدا ودعما عالميا واسعا. والمطلوب الآن هو أن يمارس المجتمع الدولي ومجلس الأمن كل ما لديهما من جهود للضغط على قادة إسرائيل بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومحاولة إقناعها، مرة أخرى، بأن للعرب حقوقا لا يملك أحد إمكانية التخلي عنها. وتتطلع سورية إلى مجلس الأمن كي يمارس مرة أخرى مسؤولياته بموجب الميثاق في تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط الذي ينهي الاحتلال ويعيد الحقوق إلى أصحابها الشرعيين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠.